

120

بازرسی شد
۲۷ - ۲۸

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب: نیت الیوب فی شرح التندیب
مؤلف: منیر الدین عبدالعزیز
موضوع تألیف: ...
شماره قفسه: ۳۸۹۰
شماره دفتر: ۲۵۸۴۸
۲۷۴



شماره دفتر

۲۵۸۴۸

تاریخ ثبت شد
۲۷۴۰

Tak rasm 088

120

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

State museum 088

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب: نیت الملیب فی شرح التمهید
مؤلف: ضیاء الدین عبد الله امرج
موضوع: تألیف
شماره قفسه: ۳۸۹۰
شماره دفتر: ۲۵۸۴۸
۲۷۴

۲۲۰۹
۱۳

۲۷۴۰

120

بازرسی
۲۷ - ۲۶

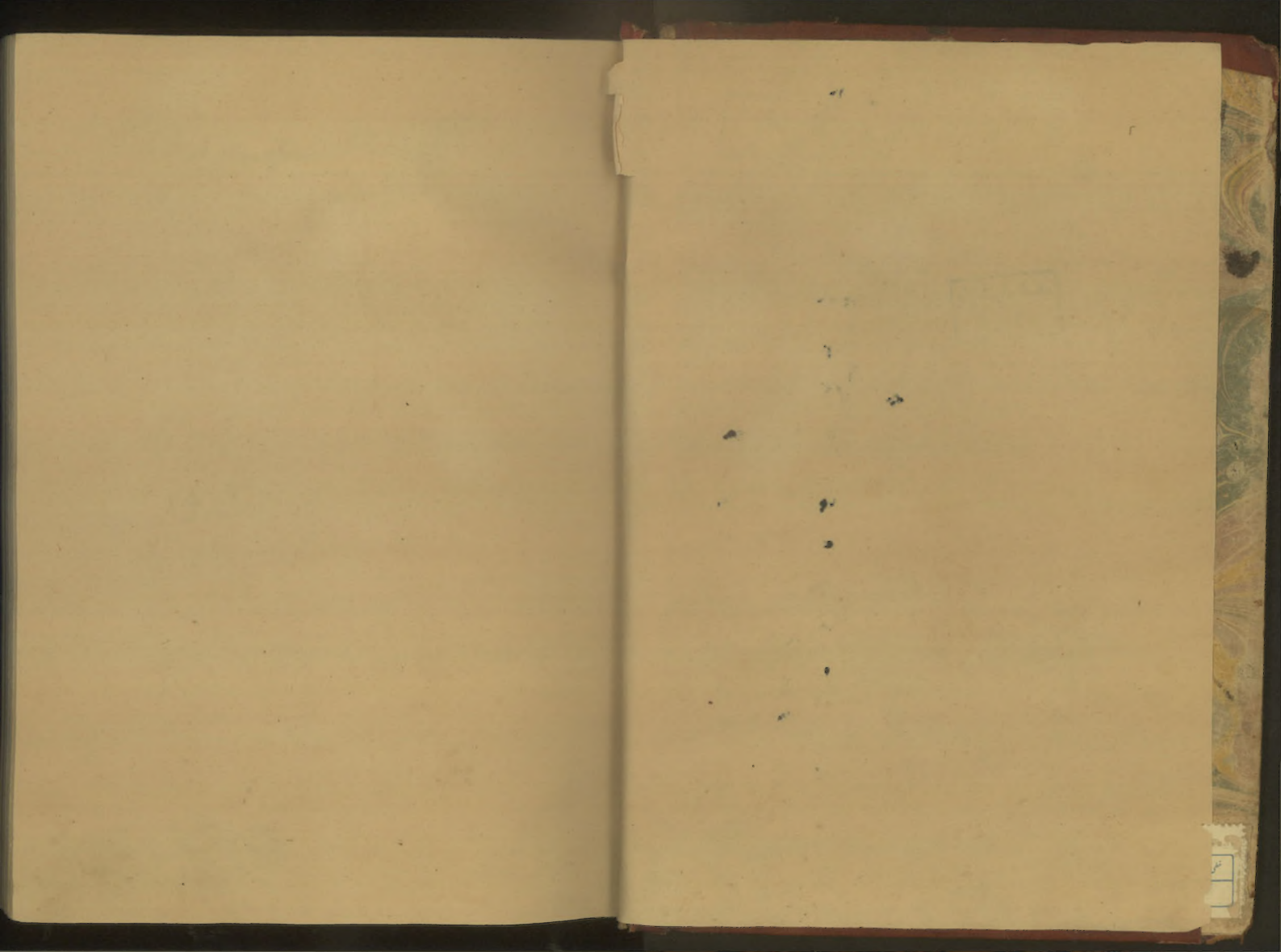
بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

نام کتاب: نیت الملبس فی شرح التمهید
مؤلف: منیرالدین محمد الهامی
موضوع تألیف: فقه
شماره قفسه: ۳۱۹۰
شماره دفتر: ۲۵۱۴۸
۲۷۴

۷۲۰۹
۱۳۲
کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای ملی
۲۷۴۰



اصول عميد

٢٥١

اصول عميد
الاصول عميد
١٩٢٤

٥١

هينتي اليك

المذكورة اشارة الى تعريف كل واحد منها على ترتيبها فاصول لغة ما ينبغي عليها ان
عرف اصولين عبارة عن اربعة لا يتواء العلم بالمدركات عليها **اما** الفقه فيجب
الوضع المعقولة عبارة عن القيم والاشياء ففهم لا يقبلون ولا يقبلون لا يفهمون
سبحهم في لا يفهمون والفهم في العلم هو معرفة الوجود من حيث استلزامه لا
لاكتساب المطلوب وبمعنى الاول هو العلم على المعاني العقلية والديب العلم على
وقوعه في اصولين هو عبارة عن العلم بالاحكام الشرعية الشرعية المستدل على اعتبارها
بمعنى العلم كونهما من الدين ضرورية فالعلم كالحس يتولد في جميع العلوم ويتبين بطلان
بالاحكام يخرج العلم المتعلق بالاعتقالات والصفات الحقيقية وتبين الاحكام بالشرعية
يخرج العلم المتعلق بالاحكام العقلية كما تميزها بالاختلاف والحق والقيمة على من
يعملها عقلياً ويتبينها بالشرعية يخرج العلم المتعلق بالاحكام الشرعية اصولية تكون
الاجماع بصير الواحد ونظايرها كالتباس ولا استحباب ولا استحباب ولا استحباب
كونهما مستلزاما لاعتبارها في جميع علم العقل فانه يتم كثر من الاحكام الشرعية العرفية لكن
لا بالاستدلال على اعتبارها بل من حيث ان المعنى انما فيه وكما افشاه المعنى به في جميع
عالم في حقيقة علمها لا ان يشرح علومها وتبينها كونهما حيث لا يتم ثوبها من الدين
يخرج العلم المتعلق بالاصول الضرورية كوجوب الصلوة والزكوة وتحرير الجاني من الرق
استمرت في الدين حتى صار معلومة الشبوت من دين الاسلام بالضرورة وان كانت
في الامكنة مما يصلح الاستدلال عليها وفيه نظر لعدم حرج علم القائل بما ذكره من الدين
الاحكام العلوية للقائل بتلك المحجول على اعتبارها فصدق عليه حرج الدين المذكور فاما احكام
شرعية فمعرفة مستدل على اعتبارها وان كان المستدل غير مدعيها ايضا وهذا الحكم لم يرد
الوجود بها وعلى الملايكه على علم ولا علم في العلم بالاحكام المستلزمة من الوحي هذا
المذكور فاما هذا الذي غير مظهر وهو حصول العلم بتلك الاحكام بالاستدلال كما فعلنا

اشارة الى ان الفقه في العلم بالمدركات عليها
من

من المتأخرين اندفع النقص المذكور بعلم واجب العجود وعلى الملايكه والنبى عليه السلام ولم
ايضا الا ان يقر القائل ايضا بتلك على عين كل حكم على علمه فانه افشاه المعنى وكما افشاه
فوقه على معاني في حقيقة تلك كانت صورة دليل في الكل واحدة **قال** قد سألته رحمه وطنية
الطريق لا يشاء في علم الحكم **اقول** هنا جواب سؤال مقدم يورد على حلقه المذكور وقوله ان
ان تقرأ العقيدة من باب التطهيرات فان اكثر طرق طهر الواحد والقياس والاستصحاب المتأخرين
كذلك يحصل في حلقه العلم مع المباشرة بين العلم والعقل وطالب العلم من كونه من بالاعتقالات
بعض علوم والعقل واقع في طريقه وذلك ان المجتهد اذا علم على طريقة حكم على تلك الطريقة
الشرعية حصل عنده مقتضى ان يقرر ان الحكم العقلاني مطعون بالشبوت بالطريق
الشرعي وهذا مقتضى وجوب ان يتبين حصول الحق للظان معلوم له بالوجوب والمباشرة ان كل
مطعون بالشبوت بالطريق الشرعي يجب العمل بالحقيق به وهذه مقتضى اجماعية فان اجماع
واقع في وجوب العمل بالحق للمحصل من الطريق الشرعي وبها يتبين وجوب العمل بالحق
الحكم فدل ذلك ان الحكم معلوم والظن واقع في طريقه لا في تصوراته القديمة لا في التفسير
فان قلت يتجوز هذا القياس للمكب من هاتين القوسين انما هو وجه العمل بالحق فذلك
لا يستلزم كون الحكم معلوما والشرع انما هو مقتضى العمل بالحق فذلك وجه العمل
معلوم **قال** قد سألته رحمه وطنية واسب الى ان العلم بالجميع فعلا لا يفرقه فربما منه **اقول** هذا
جواب لسؤال آخر يورد على حلقه المذكور ايضا في قول ان يقر الاراد بالاحكام وقوله
المقتضى علم بالاحكام ان كان بعض الاحكام لم يطرده بل يصدق الحد بدون المحدود
كما في القائل اذا علم بعض الاحكام الشرعية بالاستدلال على عتقها فاما يكون بذلك فتبينها مع
الدين المذكور عليه وان كان الاراد جميع الاحكام لم يمكن ان يصدق الحد بدون الحد فان
كثير من العقهاء لا يحيطون بتمام جميع الاحكام الشرعية حتى ان ما كانا سألنا عن بعض
مسئلة فقال في سب وتبين منها لا اذري والجواب انما يختار القسم الثاني وعدم العمل

اشارة الى ان الفقه في العلم بالمدركات عليها
من

من المتأخرين اندفع النقص المذكور بعلم واجب العجود وعلى الملايكه والنبى عليه السلام ولم
ايضا الا ان يقر القائل ايضا بتلك على عين كل حكم على علمه فانه افشاه المعنى وكما افشاه
فوقه على معاني في حقيقة تلك كانت صورة دليل في الكل واحدة **قال** قد سألته رحمه وطنية
الطريق لا يشاء في علم الحكم **اقول** هنا جواب سؤال مقدم يورد على حلقه المذكور وقوله ان
ان تقرأ العقيدة من باب التطهيرات فان اكثر طرق طهر الواحد والقياس والاستصحاب المتأخرين
كذلك يحصل في حلقه العلم مع المباشرة بين العلم والعقل وطالب العلم من كونه من بالاعتقالات
بعض علوم والعقل واقع في طريقه وذلك ان المجتهد اذا علم على طريقة حكم على تلك الطريقة
الشرعية حصل عنده مقتضى ان يقرر ان الحكم العقلاني مطعون بالشبوت بالطريق
الشرعي وهذا مقتضى وجوب ان يتبين حصول الحق للظان معلوم له بالوجوب والمباشرة ان كل
مطعون بالشبوت بالطريق الشرعي يجب العمل بالحقيق به وهذه مقتضى اجماعية فان اجماع
واقع في وجوب العمل بالحق للمحصل من الطريق الشرعي وبها يتبين وجوب العمل بالحق
الحكم فدل ذلك ان الحكم معلوم والظن واقع في طريقه لا في تصوراته القديمة لا في التفسير
فان قلت يتجوز هذا القياس للمكب من هاتين القوسين انما هو وجه العمل بالحق فذلك
لا يستلزم كون الحكم معلوما والشرع انما هو مقتضى العمل بالحق فذلك وجه العمل
معلوم **قال** قد سألته رحمه وطنية واسب الى ان العلم بالجميع فعلا لا يفرقه فربما منه **اقول** هذا
جواب لسؤال آخر يورد على حلقه المذكور ايضا في قول ان يقر الاراد بالاحكام وقوله
المقتضى علم بالاحكام ان كان بعض الاحكام لم يطرده بل يصدق الحد بدون المحدود
كما في القائل اذا علم بعض الاحكام الشرعية بالاستدلال على عتقها فاما يكون بذلك فتبينها مع
الدين المذكور عليه وان كان الاراد جميع الاحكام لم يمكن ان يصدق الحد بدون الحد فان
كثير من العقهاء لا يحيطون بتمام جميع الاحكام الشرعية حتى ان ما كانا سألنا عن بعض
مسئلة فقال في سب وتبين منها لا اذري والجواب انما يختار القسم الثاني وعدم العمل

[illegible]

والمعاني من غير ان يراها العلم بالجميع باللفظ وليس فلكا مرادوا على تقدير ان مراد
بالعلم بالجميع باللفظة ان العلم بالجميع يكون متكاملا من استخراج الاحكام الشرعية من
الشرعية وهو الواقع فان الاحكام ثابتة **قال** قدس سره رحمه الله واصفا ان المعنى فريد
اخصاص للضاف بلصاق اليه **قوله** لما فرغ من تعريف جزئي اصول الفقه للمأربى اعني
الاصول واللفظة شرع في تعريف جزئي المصوب وهو واصفا اول بعضها الى الثاني واما ان كان
يتقدم الى اسم معين وهو المسمى فمتنوع وهو الى المعنى وهو ليس له وجه فمتنوع
كعموم وفي كل منهما يتبين الى اسم صرف كما ذكرناه من المثال فيهما والى اسم صرفه
كعام ولا يك الى اللفظ وصادق وكاذب والثاني اذا فرغ هذا فنقول العلم قدس سره
الى تعريف لاضافة المذكورة يجوز مطلق اضافة اسم المعنى الى شيء مما يدرج تحت
الشيء جزئي اصول الفقه فبما هو الاصول من اعمد المعاني في تعريف افرادها خصصت
باعتبار تخصيص علمها بالاضافة وهو الاصول والضاف والمجمل وهو الفقه وهو
بما يوافقها وانما اخصاص للضاف بلصاق اليه وترجيح التعريفين وانما اخصاص
عقوله لفظ الضاف كما ذكره في المثالين **والنحو** فانما اخصاصا كتب زيد لم
مختصا بزيد الى كونه مكتوبا له فقط لا فيكون محسوسا لا منقولا اليه ولا غير ذلك مما
شاع به في تعريفه فنقول اضافة الاصول الى الفقه فبما هو الاصول باللفظ وكذا المعنى
اصوله **قال** قدس سره رحمه الله فاصول الفقه مجموع طرق الفقه على الامور الشرعية المستقلة
بما هي فريدة حالها كذا **قوله** لما فرغ من تعريف اجزاء اصول الفقه شرع في تعريف فقهه
ولما كانت الفصوص غير المعقوب كان قوله فاصول الفقه غير لازم تعريفه كما ذكرنا
تعريف الاجزاء وقوله مجموع طرق الفقه احراز عن الطريق الواحد من طرق الفقه فان كان
من اصول الفقه لا انما هو ضروري حق المسابقة بين الشي ومجرب وطرق الفقه
الاولى ولا ما رتب وقوله على الامور فانه كون تلك الاول فاعلم من غير انما كذا اول

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

و السلام
والسلام
والسلام

نویسند

فهذا هو المحصول منه الثمانية فافادنا ان اجماع حجة مثلاً لا يمكن ان حجة وليس له ان لا
الطريق وبعد في السلسلة الفالانية فان ذلك ليس من اصول اللغة وقوله وكيفية الاستدلال بها يولد
بها الشك في الطريق فيقع عليها الاستدلال فيملك الطريق شك فيها ما لم ينزل لها نص او راجحه
عليه وقوله وكيفية حال السلسلة ارجابه الحق عن القبي والتسقي والاجتهاد وحكما
واحكاما المحمدين فان الظاهر بملكهم لهما ان كانا عيانا رجب عليه الاستدلال وان كان
علما رجب عليه الاجتهاد **قال** قدس سره رحمه الله باعتراف الفقيه العليم بالمواعيل
التي تستبطنها الاحكام الشرعية العرفية **قال** لغضاصول الفقه مركبة من المصالح
والفقه وكل واحد من جزية قد وضع في اللغة بمعنى يستعمل في معنى آخر كما قلتم
بيانه ثم ان مجموع هذين اللغتين صارا على علم مخصوص فصار لهذا العلم
بهذا الاعتبار عرفان خاص بها مجيد الاضافة والتركيب وهو يوقف على معرفة معنى
الجزء الذي يتركب منها لا يتألف من معرفة اجزاء لا سيما معرفة التركيب
معرفة اجزائه يوقف لعدم ذلك وبالتالي باعتبار كون هذين المصطلحين علما على العلم
وهذا لا يقتضي في الاجزاء ان حيث كانتا على ما وضعت لانهما كاعرف وانما
الاعتقاد في ذلك لا سيما الاطاري وهو كونه علما على العلم **المحذور** في ادعاء عرف هذا
يقول ردم هذا العلم بهذا الاعتبار اعني باعتبار كون مجموع لفظ اصول الفقه علما
على ذلك المصطلح وهو علم بالمواعيل التي تستبطن منها الاحكام الشرعية العرفية فتقولنا
العلم بحس وبغيره معلومة بالمواعيل يجمع العلم المتعلق بغيرها والاراد بالمواعيل العلوم
الكلية التي يتبين عليها غيرها وقوله التي تستبطن منها الاحكام يجمع العلم بالمواعيل التي
منها معرفة للمناحيات والصفات وبغيره الاحكام بالشرعية ليعلم المواعيل التي تستبطن
منها الاحكام العقلية وبغيرها بالعرفية يجمع المواعيل التي تستبطن منها الاحكام الشرعية
الاصولية فيكون اجماع محذور على هذا هذا المصطلح بما لهذا العلم انه لا ينفك عن

لعل

لهذا

[illegible]

والتعريف

[illegible]

هذا هو الكتاب الذي كان في الامام في خلافة الامام المصطفى

لهم المصروف والصفة كراي الحجاز وغلام زيد ولما عرفت قيل في وصف المركب ان
 واحد مثل زيد فيكون اداة مثل جعل على او من عجزها افعال الكثرة والاداء كركب من
 اسير كركبي وعز ومن فعلن مثل جلس سكرت ومن حرفين مثل هله في الخبر في قوله
 المحذوف عجزها عاين الى كثر من اداة والمركب في الكلام والاداء في الخبر في قوله
 الجملة اذا عجز هذا فاعلم انه يلزم عجزها كرم المحاسن المتعدي هذا ان يكون المتعدي والاداء
 والعلين بحسب جنس التثنية كان كذا متصلا لا يدل على طلب الفعل ولا يحتمل الصلوة
 الكذب وذلك لما عرفت للاصطلاح وكما ان في اللفظ المركب ان دل على الطلب كذا
 اوله فاما على طلب انهم وهو الاستفهام او على طلب الفعل وهو الامر فمما كذا كذا
 طلب المركب وهو الذي بان لم يدل على الطلب اصلا فان احتمل الصلوة والكذب فهو
 والافعال المتعدي **قال** قد علم من هذا ان كل حرف في المركب يكون له لفظ اما ان
 دل على معنى كالكلمة المتصلة الى الاسم كالمركب على المعنى او عجزا كالقوت في المعنى كالمركب على كل
 واحد من الحروف التي لا تفرق بينا ولما ركبا كالحرف في الخبر **قال** هذا متبع على الاصطلاح
 المعنى والاداء باعتبار انقسام معناه اللفظي وكان اللفظي معناه هذا المعنى على الذي
 قبل وهو يتبع اللفظ المركب المتعدي في باقي تعاريف المعنى والاداء متعدي من فعل المعنى
 على المركب لكن لما كان هذا المتعدي لللفظ المعنى باعتبار كونه على افعال اللفظ المعنى على المركب
 ذكره بعد ذكر اقسام المركب واعلم ان مدلول اللفظ يكون لفظا ويكون معنى لفظا وقد
 يكون معنويا لفظا والاسم في كل واحد ذكر اقسامه وكذا قول انا ان يكون اللفظ المعنى المدلول
 او عجزا كركبي وعلى كذا المتعديين وان يكون اداة على معنى عجزا كالمركب اداة كركب
 لفظ معنوي واللفظ المعنى على كذا المعنى كالكلمة المتصلة الى الاسم كالمركب على المعنى وكذا المعنى
 الكثرة كلفظ الاسم فانه يدل على لفظ آخر واللفظ المعنى كالمركب على المعنى وكذا المعنى
 المدلول كلفظ آخر على معنى فاما المدلول على معناه الثاني لفظا واللفظ المعنى كالمركب
 على معنى وذكر في قوله لفظ الحرف المعنى فانه اداة على كل واحد من الحروف المعنى كالكلمة

والجاء

عدم اللفظ كالكلمة وقد يكون مدلوله لفظا مطلقا نعم من كونه مبالا او متعديا او كذا
 كمنع قولنا لفظ **قال** قد علم من هذا ان كل حرف في المركب يكون له لفظ اما ان
 دل على معنى كالكلمة المتصلة الى الاسم كالمركب على المعنى او عجزا كالقوت في المعنى كالمركب على كل
 واحد من الحروف التي لا تفرق بينا ولما ركبا كالحرف في الخبر **قال** هذا متبع على الاصطلاح
 المعنى والاداء باعتبار انقسام معناه اللفظي وكان اللفظي معناه هذا المعنى على الذي
 قبل وهو يتبع اللفظ المركب المتعدي في باقي تعاريف المعنى والاداء متعدي من فعل المعنى
 على المركب لكن لما كان هذا المتعدي لللفظ المعنى باعتبار كونه على افعال اللفظ المعنى على المركب
 ذكره بعد ذكر اقسام المركب واعلم ان مدلول اللفظ يكون لفظا ويكون معنى لفظا وقد
 يكون معنويا لفظا والاسم في كل واحد ذكر اقسامه وكذا قول انا ان يكون اللفظ المعنى المدلول
 او عجزا كركبي وعلى كذا المتعديين وان يكون اداة على معنى عجزا كالمركب اداة كركب
 لفظ معنوي واللفظ المعنى على كذا المعنى كالكلمة المتصلة الى الاسم كالمركب على المعنى وكذا المعنى
 الكثرة كلفظ الاسم فانه يدل على لفظ آخر واللفظ المعنى كالمركب على المعنى وكذا المعنى
 المدلول كلفظ آخر على معنى فاما المدلول على معناه الثاني لفظا واللفظ المعنى كالمركب
 على معنى وذكر في قوله لفظ الحرف المعنى فانه اداة على كل واحد من الحروف المعنى كالكلمة

فانه

ولما عرفت ان كل حرف في المركب يكون له لفظ اما ان دل على معنى كالكلمة المتصلة الى الاسم كالمركب على المعنى او عجزا كالقوت في المعنى كالمركب على كل
 واحد من الحروف التي لا تفرق بينا ولما ركبا كالحرف في الخبر **قال** هذا متبع على الاصطلاح
 المعنى والاداء باعتبار انقسام معناه اللفظي وكان اللفظي معناه هذا المعنى على الذي
 قبل وهو يتبع اللفظ المركب المتعدي في باقي تعاريف المعنى والاداء متعدي من فعل المعنى
 على المركب لكن لما كان هذا المتعدي لللفظ المعنى باعتبار كونه على افعال اللفظ المعنى على المركب
 ذكره بعد ذكر اقسام المركب واعلم ان مدلول اللفظ يكون لفظا ويكون معنى لفظا وقد
 يكون معنويا لفظا والاسم في كل واحد ذكر اقسامه وكذا قول انا ان يكون اللفظ المعنى المدلول
 او عجزا كركبي وعلى كذا المتعديين وان يكون اداة على معنى عجزا كالمركب اداة كركب
 لفظ معنوي واللفظ المعنى على كذا المعنى كالكلمة المتصلة الى الاسم كالمركب على المعنى وكذا المعنى
 الكثرة كلفظ الاسم فانه يدل على لفظ آخر واللفظ المعنى كالمركب على المعنى وكذا المعنى
 المدلول كلفظ آخر على معنى فاما المدلول على معناه الثاني لفظا واللفظ المعنى كالمركب
 على معنى وذكر في قوله لفظ الحرف المعنى فانه اداة على كل واحد من الحروف المعنى كالكلمة

والجاء

فانه يلزم ان يكون له لفظ اما ان دل على معنى كالكلمة المتصلة الى الاسم كالمركب على المعنى او عجزا كالقوت في المعنى كالمركب على كل
 واحد من الحروف التي لا تفرق بينا ولما ركبا كالحرف في الخبر **قال** هذا متبع على الاصطلاح
 المعنى والاداء باعتبار انقسام معناه اللفظي وكان اللفظي معناه هذا المعنى على الذي
 قبل وهو يتبع اللفظ المركب المتعدي في باقي تعاريف المعنى والاداء متعدي من فعل المعنى
 على المركب لكن لما كان هذا المتعدي لللفظ المعنى باعتبار كونه على افعال اللفظ المعنى على المركب
 ذكره بعد ذكر اقسام المركب واعلم ان مدلول اللفظ يكون لفظا ويكون معنى لفظا وقد
 يكون معنويا لفظا والاسم في كل واحد ذكر اقسامه وكذا قول انا ان يكون اللفظ المعنى المدلول
 او عجزا كركبي وعلى كذا المتعديين وان يكون اداة على معنى عجزا كالمركب اداة كركب
 لفظ معنوي واللفظ المعنى على كذا المعنى كالكلمة المتصلة الى الاسم كالمركب على المعنى وكذا المعنى
 الكثرة كلفظ الاسم فانه يدل على لفظ آخر واللفظ المعنى كالمركب على المعنى وكذا المعنى
 المدلول كلفظ آخر على معنى فاما المدلول على معناه الثاني لفظا واللفظ المعنى كالمركب
 على معنى وذكر في قوله لفظ الحرف المعنى فانه اداة على كل واحد من الحروف المعنى كالكلمة

فانه

[illegible]

25

[illegible]

هي عين عن الله ان الحاصل الوعد ونفقت انما حركة الدال فاعلم ان حركة في اللغة
 ساكنة في عينها المذكورة انما هي هاء في الخط وفي الحلق عند الوقف وعند الرفع هي
نقصان الحركة مع زيادتها نحو كرم من كرم نعت حركة كرم وزيادتها **نقصان**
 نقصان الحركة مع زيادة الحروف مثل حليم على نصب حركة الياء لسانه وزيادته على وهذا
 بناء على الاشتقاق من الفعل الماضي وعلى قول من لا يجعل الحاصل الماتعة متعاقبة في قول
 عاود من الحذف نفقت حركة الدال لاني المدفعة في الثانية وزيادتها المعاد بعد المعين **نقصان**
 نقصان الحركة مع زيادة الحروف والحركة والحرف احزاب من الحروف نفقت حركة الضاد و
 زادت الحرف نحو كرم كرمه **نقصان** نقصان الحروف مع زيادتها نحو الدابة نفقت الحركة
 هي هاء عند الوقف وفي الخط وزيادتها ساكنة على هاء في الياء الا انما المنفردة في
 على هذا ان حركة السكون التي هي الدال في الشق منه متوقفة في الشق ومع كونه في الدال
 مطاوعة هذا الحسم بالعلم على عشرة نقصان الحروف في الحركة مع زيادتها الحروف والفتحة
 المطاوعة لهذا الحسم والفتحة من الوكيفة نفقت الياء وزيادتها **نقصان** نقصان الحروف
 مع زيادة الحركة من حيث من الحركات نفقت الالف وزيادتها حركة الشا **نقصان** نقصان
 الحروف مع زيادة الحركة والحرف معانيل حاف من الحروف نفقت الحروف وزيادتها **نقصان**
 المعاد الياء **نقصان** نقصان الحركة والحرف معانيل حاف من الحروف نفقت الحروف وزيادتها **نقصان**
 هروث الصفة نحو كرم كرمه ونقصان الياء ونقصان الياء **نقصان** نقصان الحركة والحرف
 مع زيادة الحركة معانيل حاف من الحروف نفقت الحروف وزيادتها **نقصان** نقصان الحروف
نقصان نقصان الحركة والحرف معانيل حاف من الحروف نفقت الحروف وزيادتها **نقصان** نقصان الحروف
 التي هي من الالف وحركة الالف المدفوعة في الثانية وزيادتها المعاد بعد المعين **نقصان**
 هروث الصفة نحو كرم كرمه ونقصان الياء ونقصان الياء **نقصان** نقصان الحركة والحرف
 مع زيادة الحركة معانيل حاف من الحروف نفقت الحروف وزيادتها **نقصان** نقصان الحروف
نقصان نقصان الحركة والحرف معانيل حاف من الحروف نفقت الحروف وزيادتها **نقصان** نقصان الحروف

حرف

وهو

وهو ما يلي **نقصان** في اشارة في صدق الشق على الفات قيام الحرف المستقر في تلك
 الفات وهو حجب المقترن بها حلقا لا لا تارة فانه لو كان قيام الحرف المستقر في
 في اشتقاق الفات التي يصدق على الشق في صدق الحرف المستقر في الفات المستقر في
 على من صدق الحرف به ضارب المثال باطل فاعلم ان هذا الحكم وانما الملازمة
 فاعلم ان قيام الحرف الذي منه الاشتقاق انما هو ثابت للحرف بالان صدق
 الحرف وفي شق صدق الضارب على من صدق منه الحرف لاشقاء شرط كان
 الله تعالى مستكم بغير الكلام قايما بذاته فعلا لانه عبارة عن الحروف والاصوات
 الحادثة المستكم فيها بذاته فعلا وانما يقع باجسام مجاورة فلو كان صدق الحرف
 المستكم على الفات شرطها قيام الحرف بها لوجب المشروط بعد شرطه وانما يقع
 وايضا في صدق الحرف على ان الله تعالى والخلق ليس قايما بذاته فعلا لانه عبارة
 عن الخلق فيكون معناه لزم المسئل ليس الحرف قايما بذاته فعلا
 بالحرف في فاته فكل الامرات الحرف قائم بالحرف وليس المراد به انما انما قائم
 بالشيء وببلا المرات كاتير العار فيه وذلك انما يراعى هو قائم بالضارب لا بال
 الحرف وببلا صدق المستكم على الله فعلا باعتبار خلقه بالاصوات والحروف القائمة
 بالاجسام الخادية بل باعتبار قيام الحرف المستكم اعني الكلام المقان الذي عليه
 الحروف والاصوات بذاته فعلا والخلق ليس هو الخلق بل الحلق الحاصل من الخلق
 والاعراض حالة الاجراد وما لب هذا المخلوق الى الله فعلا صدق لوقد الخلق و
 الاملاق الخلق على المخلوق بها ذلك انما يراعى لمرامير لا لاشياء ولا لزم المسئل
 والاعراض ان كان هذا العلم فلا يشر ضرورة استلزام قدم المستقيم المستبين كونهما
 مستقيمين عليها بالذات وان كان حادثا كان كاتير آخر وسلك في القول بالكلام
 الحقيق في العلم باطل لكونه غير تصور وقد بين ذلك في علم الكلام والخلق ليس عبارة

بالحرف

المتروك بينهما وهو معلوم لكل احد قبل اطلاق ذلك المصطلح للموضوع لكل واحد منهما
 بعينه والخصيص ان هذا ان دل على اشتراك وضع مثل هذا المصطلح فاما عليه على اشتراك
 من واضع واحد ولا يملك على اشتراك صدره من واضعين بان ينعمة احدهما ويحذف
 الآخر لعدم ذلك الحق من غير اشتراكها بوضع الآخر وهذا هو السبب الثاني لوجوب المصطلح
 المشترك على ما نضع من عدم صدور من واضع واحد وعدم افادته عند اطلاقه لغير الموضع
 المعلوم لكل احد متفق فانه قد اعلى بالقرينة السامع ان لا يكون حاصله الاطلاق
 هذا المصطلح مع انه مشترك بين الخطين والظاهر ان الذي هو عنه مكنى اذا فرقتنا وضع الموضع
 لفظ المصطلح لوجوبها به وعدم تمامه فاقبلت المصطلح افادته اطلاقا اذ هو متعلق
 الطرفين اذ هو جرد اللفظ وعدمه ولم يكن هذا الحق حاصله لكل الاطلاق مع عدم اطلاق
 مثل هذا المصطلح عن القاطبة ونعوض الصور كما اذا حصل هذه المصطلح ذات مشترك
 عدم افادته ونعوض الصور لا يملك على عدم افادته مطلقا والعين انما تظهر في الثاني
قال قد لا ينعى وضع الحق الثالث اعلم انه لا يجوز استعمال المصطلح المشترك في معانيه
 الا على سبيل الخصال لانه ان كان موضوعا للجمع كما هو موضوع للافراد فان اطلاق الجمع
 خاصة به استعماله في بعض وان اردت به الجمع والاحاد انهم المتساويان لانه ارادة الجمع
 يستلزم كفاية لكل فرد وارادة الجمع يستلزم عدم الكفاية الا به وان لم يكن موضوعا له
 استعماله فيه حيا وان كانا بالمراد لغيره وذهب القاضى الى كونهما في كل واحد من المعاني
 والاشياء في الحقيقة وحمل المصطلح على عند الجرد لكونه تعالى ان الله تعالى لا يكتفى بصلوكم
 من ان الله سبحانه من في السموات وان حمل على البعض بكم وعدم حمل على شئ اخر
 الا فاداه في الخطاب ان الخبر يخلو من المصطلح والحق في المصطلح والحق في المصطلح
 ولا لفظ المصطلح احد بل ينعى **قال** اصناف المصطلحات في استعمال المصطلح المفرد
 المشترك في جميع معانيه التي يمكن الجمع بينها فجزءه القاصيان لانه لا يملك على الخيارات

المراد

وانما في السبب الرابع في الجواب على الجواب لا وجوب بعض هذا حمل عليها عند الجرد من غير
 المصطلح على قصد احدها والظاهر ان جعل المشترك بلفظه لا معانيه كاللفظ العام بالسبب
 جزاءه ومنه انهما من واحد لانه لا يملك من المعاني وهو اختيار المحققين
 فاقبل قوله واجبه بما ذكره في الحديث في الحصول وهو ان ينعى المصطلح المشترك بين تلك
 المعاني امانه لا يكون موضوعا للجمع كما هو موضوع لكل واحد منها او يكون على كلا المعاني
 مستعمل استعماله في جميع معانيه على سبيل الحقيقة اما على التقدير الاول فظاهر ان استعمال المصطلح
 المشترك في الجمع لا يكون مستعملا في غير ما وضع له فلا يكون حقيقيا بل مجازيا وادعاء
 اللفظ العام ووجوه اخرى يمنع من حمل على جميعه فاما على التقدير الثاني فاما ان يراد به ذلك
 الجمع وحده او الجمع مع كل واحد من افراده فان كان الاول كان استعمال المصطلح في
 بعض معانيه لا في كلها وليس الكلام فيه وان كان الثاني لم يستعمل لان ارادة الجمع في
 عدم الكفاية الا على سبيل الخصال من افرادها وادعاء المصطلح بلفظه لا معانيه فترد من ارادته وذلك
 عين المتساويين وفيه نظير فان الكلام في استعمال هذا المصطلح في هذا المعنى وفي ذلك
 ذلك الحق بعينه لا في الجمع من حيث هو مجموع والفرق بينهما ظاهر فان المتكلم في الاول
 يستعمل لكل واحد وحده وهذا اذا كان في اشياء اما يستعمل للثلاث والمتساوي الاول الجمع من حيث
 هو مجموع ومنه وصده كل واحد لا باللفظ الاول والثاني بل باللفظ الثاني والعرض لغير
 في الاول ان يكون المصطلح دال على كل واحد من تلك المعاني بلطائفة وفي الثاني دال على كل
 واحد منها باليقين وجب لا يكون استعمال المصطلح للجمع بل بلفظه الاول استعماله في بعض معانيه
 بل في كلها استعماله في جميع المعاني المتساوية على ذلك التقدير فترد ارادة المصطلح بلفظه
 الكفاية بغير من افراده فكل عام لهما لهما ذلك ان لم يكن في افرادها بل في بعضها فترد
 مرادنا على ذلك التقدير بلفظه الكفاية بالجمع والجمع وان ارادة الجمع مستلزمة بلفظه
 فرد وكيف يكون ارادة كل فرد مستلزمة بلفظه ارادة الجمع واجمع الاولين بجوه

مقتضى

بسته لا معنى لها

ذلك مع ان الله تعالى لا يكتفى بصلوكم على المعاني ومن المعلوم ان الصلوة من ان يعقلا المتعبد
 للملازمة الاستعداد بها لاعتقادها لفظ الصلوة مشترك بينهما وقد استعمل فيها معانيها
 في استعمال الحقيقة فاشق ذلك مع ان الله تعالى لا يكتفى بصلوكم على المعاني في الارض والسموات
 والفرق بالجمع والبالا والفرق باللفظ وكثير من الناس وكثير من المعاني لا يكون له معنى
 للفرق والافراد وكثير من المعاني لا يكون له معنى في الارض والسموات وكثير من المعاني لا يكون له معنى
 ارادة متشعبة وانما دلتها في المعاني من مجموع اللفظ واما ارادة وضع الحقيقة على الارض
 فظاهر من مجموع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 فترد ان استعمال المصطلح المشترك بين هذه المعاني في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 الاصطلاح استعماله في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 القرينة انما دل على ارادة احدها والظاهر ان استعماله في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 واما تعطيل المصطلح واخراجها عن الافراد والاشياء فظاهر ان استعماله في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 اذا لم يحمل المصطلح على جميع معانيه فاما ان يحمل على واحد تلك المعاني من غير اشتراكه في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 عزوه فليكن من الاشياء كما ان استعماله في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 وعلى استعمال المصطلح في جميع معانيه وهو من كون ذلك استعماله لوجوبها في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 هذا الوجه فانه يملك على جميع حمل المصطلح على جميع معانيه التي يمكن الجمع بينها عند الجرد من
 والى ان لا يكون المصطلح من استعمال المصطلح في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 ملازمة بل بالمراد بل بلفظ الصلوة هي صفة الصلوة الملازمة لوجوبها في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 دونة وتعالى في الاول محذوف تقديره اذ الله تعالى لا يكتفى بصلوكم على المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 ان هذا استعماله في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 في العام لا يملك على اخصه استعماله في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني
 للفرق بل بالمراد الجمع بين المصطلح وهو مشترك بين جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني في الارض والسموات في جميع المعاني

قال

المراد

الاسماء الشرعية التي ما جرت على الاعمال كالصلوة والصوم والحج والى ما جرت على غير ذلك
 كالنوم والحلق والكنز فسموا بالاسماء الدينية فترتبت بين الاول وقبل
 الاستدلال على اتحاد هذه المسئلة لا بد من تقدير هذه هي انا لا مراد في وجه
 هذه الالفاظ لغير لفظ الصلوة والركعة والحج وغير هاست الالفاظ الشرعية في الالفاظ الشرعية
 وان السارح راودها امر معاينة المعاني التي وصفها لها المصنفون فلكل ما كانت
 المعاني التي راودها السارح عن تلك الالفاظ مشبهة على المعاني التي وصفها اهل اللغة
 احتمال ان يكون السارح اما اطلق تلك الالفاظ على تلك المعاني لاسما لها على ما هي
 فيكون ج مجازات من المعاني المعنوية من باب اطلاق اسم الخبز على الكلب فان كان الخبز
 تلك الالفاظ على المعاني المعنوية الموجودة في المعاني الشرعية حاصلة فيكون ح حقا
 كما كانت قبل الاستعمال وان يكون وصف تلك الالفاظ تلك المعاني التي وصفها هو
 عز الشك لا المعاني المعنوية اصلا و يكون وصفا صديقا فتقول ان اوجنا في الالفاظ
 الشرعية استعمال المعاني المعنوية وصيلا لصل الاحتمالين الى ان يكون المعنى
 الشرعي حاد على المعاني المعنوية اما حقيقة او مجازا وان لم يجب ان يكون حقا
 انك انما لا انا من مداول المتكلمين كون قرآن عربي او كان مستعلا على الالفاظ
 الشرعية اسمي الاحتمال المذكور من احد الطرفين بما ياتي به في اللغة وانما حاد في
 شرعية مجازات لغوية اما الاول فلان المتكلم على الاصطلاح الشرعي اذا اطلق هذه
 الالفاظ فمهم كل اسم لها عام بل ذلك الاصطلاح المحل الذي وصفها السارح لها دون
 المحل المعنوية وذلك اية كونها حقيقة شرعية وعدم كونها حصة لغوية واما
 الملا وهو انما جازت لغوية فلا بد ان يكون كذلك لم يكن عربيا صلا لانه لا يثبت
 حقا في لغوية عام فقدم من كونها عربية موضوعة هذه المعاني لغوية فليكن مجازات
 لغوية لم يكن لغوية اصلا فلا يكون عربية مطلقة وانما لا يابل لانها لم يكن عربية

لما كان

لما كان القرآن العزيز عربيا ويطلاق السامع لم يسمع لفظان المستعمل اما الملازمة فلا فرق
 العزيز يستعمل لفظان الالفاظ كقولنا تعالى الذين يعطون الصلوة ويقولون الكعبة على كبر
 الصيام وهذه على السج البت ليس المراد منها ان يوصفوا بها المعنوية خاصة فاقا في
 لم يكن هذه الالفاظ عربية لم يكن القرآن المشتمل عليها عربيا **ب** لفظان السامع لفظان
 انا انما هو قول تاعيل وقوله تعالى بلان عربي وقوله وما ارسلنا من رسل الا بالبيان قوله
 واعلم ان ذلك لا يسمى على قدر كون اللغات توصف لان المراد بالعربية على ذلك المتكلمين
 الالفاظ التي وصفها الله تعالى العرب على انها موضوعة للبيان الحقيقية بحيث لا يتصور ان بها
 وهذا المعنى بعينه موجود في الالفاظ الشرعية فترى ان لم يلحظ استعمالها المعنوية اكا
 اعرض بان هذا التليل فاسد لوضع ذلك لانه يترك ان هذه الالفاظ مستعملة في
 العرب فيسعملها في غير ما كان ليس كذلك فان الصلوة لا يراد بها في الشرع الدعاء فالي
 ما يدل على هذا التليل لا يكون بوما يؤولون به لا يدل هذا التليل عليه فكان فاسدا لعل
 لكن لا انا ان لم يكن حقا في لغوية فجازت لغوية لم يكن عربية مطلقة فان هذه الالفاظ
 كانت مستعملة في كان العرب وان كانت في غير هذه المعاني وذلك كاف في كونها عربية
 سلمنا ان لم يكن لغوية انما يخرج القرآن عن كونه عربيا فان هذه الالفاظ في لغة كبرياء
 المعاني القرآنية العربية فلا يكون قاصدا في عربية كما انشور لا سودا كانت في عرب
 بعض ملوك فانه يصدق عليها ما سويكنا للصيغة الفا رسية الشذ على الالفاظ البسيطة العربية
 فانه لا يصدق في اطلاق الفا رسية عليها تلك الالفاظ البسيطة العربية سلمنا ان لم يكن لغوية
 كون مجموع القرآن ليس عربي ولا يات بالذكور لا يدل على ان القرآن كله عربي وذلك
 لان لفظ القرآن يقر على الكل وعلى البعض بل لا بد من جعل في لفظ القرآن حيث يقر
 بعضه سلمنا ان ما ذكره بقره يدل على ان القرآن محل عربي لكن هذا يدل على ان القرآن
 السور مشتمل وكثير من لم يذكر ذلك من الجوف المقطعة ليست عربية لان لفظ الشكا

جانبه ولا شريك في العمل فارسلني والمطاس رموية سلمنا ان ما ذكره بقره يدل على انه لم يكن
 هاتما يدل على ان هذا المعنوية الخلف له وذلك من حيث الاحتمالين حيث النقص انما لا
 فلا يتبين ان الشك على معاني لم يصح لها اهل اللغة الالفاظ لعدم معنوية على وجه
 لا العربية المتكلمين فلا بد من وضع الفا لها كقولنا الحاد في الالفاظ الحاد في **ب**
 استعمال الاسماء ان تلك الالفاظ ليست مستعملة معا فيها الاصلية اما ان يكون المعنى
 في الشرع عبارة عن فعل الاجابات بليل لفعل الواجبات هو الدين والدين هو الاسلام
 والاسلام هو ايمان بعبادته فعل الاجابات هو ايمان اما المعنوية الاولى فتكون مقارنا اجرا
 الا ليعمل الله محصلين له المؤمنين حقا ويعتبروا بالصلوة ويقولوا الزكاة وذلك دين
 البتة وذلك كما من جميع ما يؤول من جميع ما يؤول من جميع ما يؤول واما الثانية فتكون
 معاني المؤمنين عند الله الاسلام واما الثانية فلا بد ان يكون الاسلام معاني المؤمنين
 الايمان معنوية من متبعية لولاه من معنوية الاسلام دينيا فليكن دليل على ان المؤمنين
 معاني لان كان نفس وضع المعنوية واما لفظ الصلوة في اصل اللغة اما المعنوية كما في
 لفظ بالي اسم السج معنوية واما الدعاء كما في قولنا لا تسرعوا على ديننا وارت
 واما لفظ القول كما قاله جرت ان الصلوة اما سميت صلوة لان المصلين يتقربون
 بها فكل واحد كل واحد منهم بنية صلا اخر عند التوجه ثم انما في الشرع لا يثبت شئ من
 فلك انما اذا سمعنا لفظ الصلوة لم يثبت شئ من هذه المعاني البتة صلا ولا صلوة
 وصلوة المنفردة لم يتحقق فيها المسافة كما جازاه راسه لعظم ركة ركة من وصلوة
 اخر من المنفردة في شئ من الملائمة واما الركعة فلا يها موضوعة في اللغتين
 والركعة في الشرع عبارة عن تفصيل الملائمة وجه محض واما الصوم فهي في اللغة
 المطلق المسك وفي الشرع عبارة عن الامساك عن اشياء مخصوصة في وقت مخصوص
 ولا يثبت ان الذي يذهب فمطلق المسك عند اطلاقه وكان في الجواب لان هذا اللفظ

فجاء

فانما الوضع قوله لا بد من يقتضي كون هذه الالفاظ مستعملة في المعاني التي كانت العرب يستعملها
 بها فاقا على سبيل الحقيقة فمطلبا اياهم من كونها حقا او مجازا الاول موضع وانما ثانيا
 العرب كانوا يتكلمون بالجمع والحجاز ومن الخانات المشهورة مشتمل على اسم جزة كقولنا لا يخرج
 انا ساجد والديها الله هو موضع الصلوة لفظ احاد جزء المجموع كالمصلي ساجدا لم يخرج
 المصنوع بليل قوله تعالى اقم الصلوة للذكر فان قلت شرط الحجاز محصل هذا المعنى على جزة
 وهذا لم يوجد ذلك المذكور من انهم كانوا يتكلمون بهذه المعاني العربية بها انك كنت
 قد انهم يصفون اجزاء من الصلوة من الدعاء الذي هو اجزاء هذا المجموع اللفظ لانه
 ان شرط الحجاز يفسر اهل اللغة على انه سلمنا انهم حملوا ان اطلاق لفظ الحجاز على الاجزاء
 على سبيل الحجاز قد حلت هذه الصورة في هذا الشرع قوله هذه الالفاظ مستعملة في كان العرب
 فان كان لغوية هذه المعاني وذلك كاف في كونها عربية فقلنا انما فان كون اللفظ لغوية ليس
 كذا لاحدا لها لانها بلان حقا لانها على الشيء المحض فاقا لم يكن تلك الالفاظ لغوية لم يكن
 اللفظ عربية **ب** هذه الالفاظ على حد اجزاء ياتي على الالفاظ القرآنية العربية فلم يكن حقا
 في ذلك اوصاف عربية فقلنا انما فان ما وجدته ليس بعربية وان كان في اللغة لا يكون حقا
 عربيا فصدق ان السود على السور المنفردة واما رسية على المعنوية المذكورة ليس على سبيل
 بل على سبيل الحجاز من باقية اكل باسم جزة دليل على استعماله في كل ما كان في هذا
 السور السود لا بعض هذه القصيدة فاقا سلمنا ان لفظانها في القرآن في كل الكليات
 فقلنا انما فان الاجزاء مستعملة على ان الله تعالى ما انزل الاقران واحد ولو كان القرآن صادرا
 على كل بعض منه لزم تعدده وهو حرف الجمع وما ذكره من ان الالفاظ صلا في القرآن على بعض
 ساجد يات في كل سورة فلكل اية الله بعض القرآن لا شئ كما يكون بعضان نفسه
 في نظر فان لفظ القرآن اذا كان شريكا بين البعض والكل لا يربط كونه بعضا من نفسه بل
 بعضا من شئ معنى فليكن ذلك محالا فقلنا وجد في القرآن ما ليس بعربي كما في السور

تارة استحقاق تعليق الكلمة بما يصح تعليقاً عليه كالإدلال بالقرينة مستندة إلى اللغة وإن كان قد
يُحتمل استناد ذلك العقل لأن الاستدلال تابع له لذلك لا ينفصل عن الحقن وفي مستندة إلى
وضع أهل اللغة على أنهم وضعوا لفظ القرينة لما يصح تعليق الإدلال به لما عرفت من أن الاستدلال
راعي أن تعليق الكلمة بما يصح تعليقاً عليه لا يوجب العقل في الجازمة تارة كقول الحق
في مثل الكلمة المحذورة وعزى بالحقن تعليقاً به على حصة وتارة بالعكس وتارة يحتمل الأمرين فلا
يُعين العقل في نظامهما بعد أن الأمر لا يردح وتارة يكون الجوزة فيها ما يتألف
المطلوب تارة فلا جازم لا يرد عليه فيصير عقلياً في الأدلة بالخيار وهو محال والجوزة فيها ما هو
في قوله الأدلة المتعلقة والأدلة المطلقة المتصلة فيكون العنصر شرطية ولما لفظ الأمر في قوله جازم
ظاهر ومثال الثاني ما تقدم من قوله تعالى وإسأل الله عن الذي قد فعلت وما جازم
تارة والجوزة إنما هي المحذورة الذي هي القرينة والأدلة المطلقة مثال ذلك قوله **لا تلتفتوا**
يحكم ومنه يعلم مثال الجمع والادراك فيكون اللفظ محصوراً والحق العيني أطرافه كما يعلم فانه
ما صدق على كل علم محصور صدق على كل فعلية أنه عالم بوجهه أطرافه بخلاف العلم المحصور
فانه لا يطبق إلا ما يرد من محصور فمثلاً وإسأل الله عن الذي قد فعلت وأعرض عن غير ما يرد
الأطراف قد يكون ما خرج من كذا فاصل والحق في موضوع محصور كذا في فعلية محصورة وهذا
حاصلات هذه التفرقة عدم صدقها على كونه والواقع التفرقة الواضحة لعنق الحق المطلق
عزى الأمرين فإن المطلق عبارة عن كل شيء من لافس وحده ويصاحبه أن أناهل اللفظ محصور
ذلك الأمرين فلا في ثوبه بل هو لأجل اللفظ وهذا في راجع قوله أطراف دليل المحصور فانه
الأمرين من كونه دليل على المحصور أن يكون عنه دليل على أنه ما جازم أن يكون الدليل المحصور من دليل
فم لا يوجب عدم الأطراف دليل الجازم كان فكل راجع في تخلف الدليل عنه عزاء كذا في راجع
وتخلص صاحب الحكم من هذا الأمرين بأنه جعل الدليل على المحصور عدم الأطراف مع عدم روافقه
من أهال اللفظ وأشار **قال** الحق الخاسر فقام المحار وهو من وجوه **الادلال** أما

ان

ان يقع في المخرجات كاللاد ان في المركبات كطلعت الشمس **فصل في** بعضها مثل اصل الكمال
الطبيعي الثاني الحار قد يكون للزيادة والاعتناء والاصل **فصل في** اطلاق السبب على السبب
يكون سببا وسببا في سببه وهو السحاب وسببه في سببه وبالسحاب وبما نزل فيه كان عليه
الحرارة واحد حرارة وبالسحاب **فصل في** ما ذكرنا من السحاب به من غير ان الحار يقع
في كرات الحار واعلم ان الحار يقع تارة باعتبار ما يقع فيه الحار وتارة باعتبار ما يقع
بالخروج من الحكم الاول فنقول في الحار انما يقع في مخرجات الاصل واما ان يقع فيها
مما واول كاطلاق لفظ الحار على الخواص والحار على البلي والاشارة من لفظ الحار وخرجت
الارض عنها **فصل في** اشارة اشياء الصخر وعلى ما ذكره الكرخانة ومن اشارة في الماوي كل
واحد من لفظ الطبع والشم حقيقة ولكن اذهب الاختلاف والارض ولا تعال مخرجات السبب
الممكن والخروج انما هو في المركب وهو ساد الطبع والشم والمخرج للارض من كسب
والعناء والكرخانة ومن اشارة لان هن الامور بالجمعة منه الى الله تعالى الحار فاستمر
الى هذه الاشياء المذكورة يكون حاراً وهذا الحار على ما ذكره اسناداً لثلاث عشرة
حكم على ثبات في نفس الامر لا يتغير كوضع او لا ملاحظة فتنقل عن ذلك الموضع الى
الغير وتقل حكم على القول المعوي **فصل في** الثالث فكلوا حاراً في الكمال في طبعه كان كل
احد من الملائكة لم يرضه حصاراً لما من الاجزاء والورق ومن الكمال الى الهمزة ومن
الحال لظن الصورت والتركيب حاراً ايضاً لانه اسند اجزاء الذي هو فعل الله تعالى
الهمزة لان الحار في هذه المخرجات وضع في المركب على ما عرفت **فصل في** الثاني
وهو تتبع الحار في الحار باعتبار ما يقع بالخروج من الحكم وهو ما للزيادة وهو ان يصف
الى الكمال **فصل في** كانت حاراً على جميعها كونه تعالى ليس كذلك في ان الكاف لو لم
يوصف لا ينفذ من كان الكمال شيئاً جازياً على جميعه اذ المقصود بيان وحدته تعالى في
نفي ممانته وذلك حاصل على ما ذكره عدم الكاف واسم على ما قد بينا ولا يكون اجزاء على

ما

...

لأن موضوعه للتشبيه فيغير الخواص مثل شدتي وهيكليته يكون مقابله تعالى كالمقابل
للمذوق وما انقصا وهو ان يجذف عن الكلمة المكان حاصفاً الى الهالكات حاصفة
على حقيقة القول لئلا يسل القارئ فانه لو قيل واسئل اهل العلم عن حرف الكلمة على حصة
وما عن هذا النقصان يجيب حل لغز الهوى على الحجاز وما انقصا وهو نقل المفردات
موضوعة على اصطلح لغزها على اطلاقها من جهة المدح جاراً الى السامع الى ما ليس على اللفظ
كقافية الجوزي فان كذا من المعاني على ما هو عليه ولا يصح اطلاق لغزها على ما ليس
كالكلام والابن الجوزي يفرق بين المادة والصورة كالمادة المحصورة وهو الذي اخرجها
والابن الجوزي يفرق بين المادة والصورة كالمادة المحصورة وهو الذي اخرجها
اللفظ وهو حصره في **الاعمال** كالمادة السببية في العمل من جهة الحجاب
والاعمال من جهة الحجاب كالمادة السببية في العمل من جهة الحجاب
على من حيث ان المصادره عن المبدأ يكون لها متوسط العذرة وان العذرة ذات الصورة
التي لا يورثها لا يتوسطها او يطول العذرة فيها لحلول الصورة ونقطة في الصورة
الاستعمال لتسمية العذرة فيها كقافية امر الخالق بيدي ولى حق الامرين وما العذرة
فليس له حب جزاء والعذرة كالحاصل كانت المعاني على من جهة الحجاب
الحاج لمكانها في المعاني على علاقة العذرة والمعلول فكان الحجاز فيها القوي من باقى
الاقسام **الثاني** وهو تسمية السبب بالمسبب كقافية لرجى الدين عونا **الثاني** التسمية
باسم شبه كقافية التاج على السعدا **الثاني** هو هذا المسبب **الثاني** التسمية
كقافية من السعدا **الثاني** هو هذا المسبب **الثاني** التسمية
عليكم ما عطف على مقابلة العذرة على كقافية التاج على السعدا **الثاني** هو هذا المسبب
وان كان بعض اجزاء بعض كقافية التاج على السعدا **الثاني** هو هذا المسبب
من على الاستقام كقافية التاج على السعدا **الثاني** هو هذا المسبب

بکری

[illegible]

...

[illegible]

لا يشترط في الفعل إلا الإباحة كذلك لا يشترط في الواجب العلم بحال ذلك بل
بإيجاب الفعل لا بعينه أعني من الجس لا بالكيف بعد الواجب بل بالحقائق الواسطة
بالصوم بعد الحظر بعد الواجب التقاطع نظر بل من تحقق المقصود فالأمر أن
الأمر مطلقا للوجوب لا للامتناع وبما في الأحكام والمصاديق منع فإن الواجب إنما
بإباحة الحظر لا بمنع فليس كذلك أن استحالة الاحتراز مع إباحة الأمر الواجب الواجب
للقرينة والتأخير والتفاد ما هو بل إن الصوم عند زوال المنع واجب مستفاد
من الأمر السابق لأن الأمر الآخر آخره أحق بحجب النصيب من الأمر عطف الحظر لو كان للوجوب
لكان قوله معارضا وإذ حلت فاصطادها وإذ تغيرت الوضوء من حيث أمر الله عز وجل
الوجوب الصلوات والوجوب بالانكشاف لا بالانكشاف والملازمة به وهو الواجب
طلب تراه عنه بأن ذلك معارض بقوله معارضا وإذ استلزم الأمر العلم فالتأخير
فإنه بعد الواجب احتفاء من عطف الحظر بعد الأمر ما هو كونه من علم
الامر عن المنع المنع امر معقول لا غير فالحكم كونه متغيرا بوجهه المانع
مخالفة الفعل الواجب معارضا وإذ كان عدم إباحة الأمرين المذكورين
للوجوب مستفاد من القرينة لأن مجرد كونه عطف الحظر **فإن** قوله
الوجه اقتضا الحظر أن الأمر يطلب الماهية من غير نحو بوجوه وأما الاستلزام
فهو والأشهر العالج خلاف الأصل والاستلزام كون كل صفة ناجزة مانعة
وبعد العلم من قبل الفعل مرة ودواما من غير كونه واقعيا احتجوا بأن الذي
يقتضيه المكره نفس الأمر والحجاب المنع من الصغرى والكبرى فالألفاظ والأحكام
تجوز الفعل احتجوا زيد للمعنى حره على الاستلزام لا لغيره الاستفهام
الاستفهام وهو غير ما قيل من غير مظهر على سائر **فإن** أصنافه لا يوجب في الواجب
عن القرين فكل الجاهل المستغنى ومما يقتضيه الفقهاء المكره لا يوجب

بانه يحسن استقامته الى ما يليه ولا اذعت مرة ولا اكثر كما كان سلفه قال في تفسيره (الام
اجن هذا لاسباب اطلاق ذلك على كل شيء كذا الامر بينهما اذ كان موضوعا لاجلها والوجه
شرك بينهما ابتداء المعنى السابق فلم يحج الى الاستقامه وبانه قد ورد استعمال الامر في
كل واحد من الوجهين والتمثيل والملاصقه والاستعمال الحقيقي والمنصف طلب بانه جوهرا
مضيف لا يتحقق بعد على هذا وفي النهاية نقلت ذنب الله الامر ليس موضوعا لاجلها بل
لله الامر شرك بينهما كما ذكرناه في الجواب فانهم ان الاستقامه انما يحسن على تقدير
الاشتراك في ذلك فحين الاستقامه عن اذن المتعلق بل فان من والخرقوه اعطى عليك وبغير
حين ان يتقوا ما يسيء عليك بل وقد يحسن الاستقامه بنوع احتمال الشيء كما هو الضرب ادا
وقد يقع المحقق المتعسر الى المرحله الرابعه وعن الشافعي ان استعمال شرك في الله المحقق وفيه
كلين ولا يخلو احد بالعدم كما لا علم على الخاص في كلين الاخرى في الاستعمال الحقيقي بغيره
علم الماشترى في حصوله يجب حمل على العدمه المشتركة وقول المحم طاب ثله عن سائقي
يريد به ما يستدل به من ان العلم صعبه تحفظ **والله** قد ابلغه وجه التحف الثالث المهر
العالى على شرطه رصفه لا يكون بغيره الا مع العلم بكون اذا دخلت السوق فاشترى الخمر
مع عدم الرأيه الكثره وان اعترض بها ان دخل وان التعليل اعم من تعيين الوجهه
الكله ولا ذكرا للعلم على من حرمها منوع الحليه ثبت العلم لوجوب وجود المعلول عند
وجود سببه عند العلم **والله** لما بين ان العلم بالعلل لا يقتضيه الوجهه ولا العلم
شعره في بيان ان العلم بالعلل على شرط وصفه كقولنا علم ان كمن يتجسس جازم لا يقول في
السابق وانما قد فاعطى على هذا لا يقتضيه تكرارها بكونه وعلما ان الناس خلقوا في
ذلك فاطبق العلم بالعلل بالعلم بالعلل بالعلم بالعلل بالعلم بالعلل بالعلم بالعلل بالعلم بالعلل
الاعماله من غير فاشترى ذلك ذنب بجاهله من العلم بالعلل بالعلم بالعلل بالعلم بالعلل بالعلم بالعلل
بكونه معلوما وكل اخرون بكونه معلوما وقد اثنى على من وجع من المكاره من ان العلم بالعلل بالعلم بالعلل

الوليد ويعقوب بالآخر بقضاء اعادة اصل المرضة بانما هو الوليد والكنى بالاول يعقوب
 كما تعلم قلنا المعلوم وفي كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة نظرنا الى ان فلان المراد به
 باسما للفظ في كل واحد من الاشياء وان كان يحتمل ان كان الاشتراك بالوجه الاول
 قلنا سواء كان اللفظ موضوعا للامر المشترك بينهما ام لا يكون انما على تقدير عدم وضعه
 له فاما كونه باسم على تقديره فلان استقام في كل واحد من هاتين شيئا مشترك كان بال
 وضعه بالاجابة الاشتراك فلان كان محال لانه موضوع لجزء وهو مشترك الاول
 لا يتغير باعادة اياه لا لافترقه وكذلك الجان على تقديره سواء الاشتراك كان
 اعم من كونه بخصوصية الامر صادق عليه فالتام لم الجان الاشتراك على تقديره
 موضوعا لاجتماعه في الآخر وان لم يكن كذلك ان لم يكن احدهما مراديا للآخر انما على هذا
 القول فلان ظاهرنا ان كان الوجه الاول المتكلم وذلك بعينه سائر الخلق وهو كونه
 موضوعا للامر المشترك لا محال وضعه للوجه ولما انما كانت لزم الاستقلال بالمراد
 بعينه فاقول على تقديره لا يعقد بالوجه والامر لا يلازم السلك وهو اقل الخلق عند
 تقديره بمقتضاها والتوجه عند تقديره بمقتضاها كما في قوله تعالى لا عزة كلمة وقول
 القائل يا ايها السالك ارمي ما تسلك من هذا انما يلزم عند تقديره وضعه لاجتماعه مراديا كما
 موضوعا لكلاهما على سبيل الاشتراك فلان التقيد حينئذ يكون بمقتضى الاحتمال
 القول المشترك بوجهية العلامة ووجه القول بان المتكلم بان الامر لا يشترط في القول
 على الظاهر وان كان للظن بالامر والامر بالامر لان انما اعضاء مطلق الظاهر مشترك
 بينهما ولما انما الذي يقتضيه المتكلم كان الامر كذلك بالوجه مع الحق والفضل مقتضا
 التي المتكلم وبغير علم طاب ثراه عنه والحق في لسانه مستقام من الملازمة لاحتق
 القول بين الشرك والتمسك بان انما اعضاء العمل هو الشرك وايضا يمكن وبما في القول
 وايضا يمكن وبما في انما اعضاء العمل هو الشرك وايضا يمكن وبما في القول بالامر

الانفاق على وجهه مع جوارحه كقضاء الواجب والنفقة والكفارة وسائر ذلك
 المحسنة فما هو جليح من ذلك من جليح **قال** قد علم من وجه البحث الخامس ان المحسنة
 كمالها ان لا يمتنع عدم الشرط لان ليس على وجوده ولا سلبه ما لا يمتنع سلبه العلم
 والعلم خرج عن كون شرطاً ولا احوالاً ولا يكون كل شئ شرطاً لكل شئ وكان يعلم من امية
 سال عن سبب العسر مع الاثني واقره الشيخ عليه السلام على السلام وانه لا يرد على
 السبعين عويساً لا يمتنع لهم سبعين مرة **قال** اصله انما هو في كون ان الامر المحسنة
 على شئ يكمل ان كل عيب عنه عدمه فكذلك شئ لم لا يذهب المحسنة او يوجب
 المحسنة التي لا يجب وذهب ابو الحسن البصري وابن شريح وجماعة من انما هو في كون
 الكرمي الى الوجوب وهو اختيار قولهم المأزني وابنه والمصنف طراه واستحقاقه
القول ان الشئ المفترق من شرط ما يعلق عليه ويكفي ذلك وجوب عدمه انما لا يرد
 فلا يقال ان كل شئ من شرط شرط ويعتبر بذلك ان ما يمتنع به شرط للشرط
 عليه ولا ضرورة الاستعمال للمعصية ولا يرد على كون الملصق كذا في الفعل مخالفت للمعصية
 انما في ذلك شرط الشئ ما يمتنع ذلك الشئ عند اشتغاله واجمع الفقهاء على ان شرط
 شرط المحسنة الصلوة والحول شرط الوجوب الزكوة ويعتبر بذلك اشتغاله الصلوة عند
 اشتغاله بالصوت لا اشتغاله الزكوة عند اشتغاله بالحول والصلوة الاستعمال للمعصية وعدم
 استلزام الشرط وجود شرطه وبما يترتب فيه وحيث لم يستلزمه عدمه من شرطه خرج
 عن كون شرطاً اذ لو كان شرطاً لم يمتنع اشتغاله بالمعصية وجوداً وعدمه لكان كل شئ
 شرطاً لكل شئ وهو باطل اتفاقاً وفي نظر فان لم يمتنع شرطه في الحالة وفي المعصية
 وفي جميع ما يمتنع به حرمه فلو كان كذا في المستلزمين بهذا المعيار لكان ذلك ما لا يرد
 ان شرط الشرط لا يعلق عليه ما يمتنع به بل يعلق عليه كل ما لا يمتنع به انما يمتنع
 المحسنة لما يعلق عليه وجوده لا عدمه ولهذا حكم بان استثناءه يقتضي خلاف شرطه في بعض

مؤيد

مقدار الاستثناء يقتضي عدمه ما يمتنع به شرطه ولو كان الشرط حقيقة في شئ لم يكن
 المعلق عليه ابتداءً بل يقتضي شرطه لان اشتراكه ان كان حقيقة وهذا المعيار انما هو
 والحيث ان لم يكن شرطاً لخلافه الاصل محسنة كونه موصوفاً للمعصية اشتراكه حقيقة وهو اللام
 لما يعلق عليه وجوده او عدمه وعلى هذا لا يلزم من عدم ما يعلق عليه كماله كونه ما لا يرد
 وجوده لا عدمه وقوله لو كان شرطاً لم يمتنع عدمه الملازمة بينهما وجوداً وعدمه لكان كل شئ
 شرطاً لكل شئ من غير ان لا يلزم من مشاركة شرطه في عدم الملازمة وجوداً وعدمه
 مشاركة له في كونه شرطاً في مخالفتها قد شارك في الملازمة لان ما ذكره يبرز في قوله
 كون الشئ شرطاً لنفسه والمعاينة وذلك ظاهر **السادس** ان شرط ما يعلق عليه
 من تعليق المعصية على الحرف فكذلك ان عدم المعصية عند عدم الحرف حيث لا يمتنع
 وقال لا ما بالانافية وقد اصابا وقد قال تعالى واذا نهيتم عن الشيء فليس عليكم جناح ان تنهوا
 من الصلوة ان حتمت وفيهم ايضاً ذلك في قوله لو نهيتم عن الشيء فليس عليكم جناح ان تنهوا
 فليس ذلك فقال فكذلك قد قصد قائله بما عليه فاقبلوا صديقه وفيهم المذكورين
 انهم عدم المعلق لعدم المعلق عليه وبما من اهل اللسان مع تفرق القول على السلام
 انهم على ذلك دليل ظاهر على عدمه وتفرق بين قولهم في قولهم انما يعلق على ما
 المعلق عند عدم المعلق عليه بل من عدم تحقق المعصية وهو انما يمتنع عند تحقق المعصية لا يمتنع
 عند انما هي الايات الواردة في وجوب الصلوة وحيث انما هي وان حال الحرف مستثناء منها
 فيقولون لها ما يعلق على عدمه وهو انما يمتنع ان ذلك على ما لا يمتنع به قد تحقق الشرط
 وهو الصلوة مع عدم شرطه وهو الحرف للمعصية على المعصية الزكوة والسنن واجمع
 عن الاول بالمتعلق من كماله الايات على وجوب الصلوة فان قد تفرقت عاين ان كماله
 صلوة الحنفية والشرعية والسنن والافوت صلوة السرور والصلوة الحنفية وفيه
 تفرق ان لو كان كذلك لم يعلق على صلوة السرور انما مقصورة ولم يكن فعلها مقصراً كما في

عزم

ان في الحريم قد يكون للابنة وقد يكون لاسماء المعنى عنه فعلا وهو كذلك هناك
 ارادة البقاء الحاصلة من نفي ارادة المحسن مع كماله على البقاء **القول** هذا انما
 لا يمتنع الحتم مع الحجاب عنها وهي من جهة واحدة ان يكون ان يمتنع مقام الشرط
 شئ آخر ولا يلزم من عدم الشرط مطلقاً عدم الشرط لغيره وجود ذلك الشئ
 العالي مقام الشرط والثاني للمعصية وهو في هذا ان لو كان عدم الشرط موجباً للمعصية
 فالحكم الشرط يلزم باطلاً اكره الغيبة على البقاء عند عدم ارادة المحسن المحسن
 والى لا يوافق اتفاقاً فالمتقدم مثله بيان الملازمة قوله تعالى ولا تتركوا قبيحكم على
 البقاء ان اردن تحضاً فانه معاً شرط في تحريم اكرهه على البقاء ان اردن
 المحسن فاذا كان عدم الشرط موجباً لعدم الشرط كان عدم ان اردن المحسن
 موجباً لعدم الشرط فانه عدم ان اردن المحسن موجباً لعدم اكرهه على البقاء
 اذا لم يكون محرراً كان مباحاً والحجب عزاً في ان يوم عز الشرط مقامه موجب كون الشرط
 احداً من اخرين اخرين شرطاً في ان يوم عز الشرط مقامه لا يمتنع به لا يتحقق عدم الشرط على قدر
 عدم احدهما وجود الآخر لان الكلي يتحقق بتحقق احد جزئياته وعز الشئ للمعصية
 الملازمة فانه لا يلزم من استثناء تحريم الفعل باطلاً ذلك الفعل ان يكون استثناء تحريم
 كون الفعل مستثناً وهو كذلك فانه على تقدير عدم ان اردن المحسن بقاء البقاء
 فيتمتع اكرهه عليه كانه عاين عن حملهم على البقاء اكرهه وهو في ذلك
 كراهم في ذلك ويطعن ان منع الملازمة بين عدم ان اردن المحسن وارادة المحسن البقاء
 لكون عدم بقاء ان اردن بقاءهما كما في حاله ان هو لم يمتنع به ولا يمتنع به
 المصططاب شره الدعوى بالارادة لم يرد على النص بطلان ولا يمتنع به في ذلك
 فيعلق على الشرط وكلامه في انما في الشئ **قال** قد علم من وجه البحث السادس
 ان عدم الوصف لا يقتضي عدم الامر المعلق به بل لا يمتنع لغت السالبة بما

صلوة الحج اذا المعصية اسم لما عجز الاضمار عليه من البركعتين في الرابعة ولو لم يكن
 لغت الاضمار على سبيل البركعتين فافاد ان لغت المعصية انما يرد على شرط وجوب
 الايمان ومن الثاني انما اذا كان حياً علينا ان لو لم يكن المعصية لكان لغيره وكذا من علم شرط
 عند عدم الشرط اما اذا كان كذلك فلا وفيه نظر فانه لا يلزم السعاض بين الماديين
 وهو خلاف الاصل **القول** قد علم من وجه البحث ان استعفاء السبعين
 مرة فلو لم يمتنع به لهم ذلك باقتضاها بالله ورواه الله ولا يرد على التعميم فالحق
 في السبعين انما هو على ما لا يمتنع به ولا يمتنع به السبعين وهذا دليل على ان عدم
 الشرط اعز الاضمار على السبعين من عدم الشرط اعز عدم الغفران وهو لا يمتنع
 واجب بل يمتنع من جهة اخرى فانه على السلام لا يستعفاء لكما وفاقاً فانه على السلام لم يعرف
 فالحق في الكلام وذا السبعين حرم مباحة واما ان يمتنع به من المعصية
 كقول القائل استعفاء السبعين ان استعفاء السبعين حرم لم يمتنع به السبعين فالحق
 انما انه فهم ان ذكرهم ان ليس في كلامه على السلام ما يدل على ان يمتنع به السبعين فالحق
 ومن المحتمل ان يكون ذلك لاسلام قلب الاجزاء منهم ولا يمتنع به في الدين والحل على ما
 في ذلك وفيه ايضا نظر فانه على السلام لم يفهم استعفاء المعصية استعفاء شرطه لا وجوب
 الغفران لهم على تقدير الزيادة على السبعين اتفاقاً بل انما فهم حرم عدم الشرط عند
 عدم شرطه وليس هو الذي لا يلزمه واعلم ان الله الواحد الثالث على تقدير صحة ما لا
 على ان شرطه على الشرط عدمه عند عدمه والمصنف طراه حقه في قوله بالار
 لم يكن هذا الوجه دليلاً على شرطه **قال** قد علم من وجه البحث السابع ان
 في قوله تعالى ولا تتركوا قبيحكم على البقاء ان اردن تحضاً فانه لا يمتنع به اكرهه عليه
 ارادة المحسن في الحجاب ان الشرط احدها لا يمتنع به في شرطه كما في قوله تعالى
 اكرهه مع ارادة المحسن فيسقط التحريم عند عدم ارادة ولا يلزم من نفي التحريم ما لا

فان

أيضا لأن تكليفه بفعل معلوم والمستغلة لمختلف والمعلوم لا يتغير باليقين في الشيء سواء
حصل الشيء الخالص بعبارة الجهر بشرط استناد ذلك اليقين لا بما حصله الشارع من جهة
العدلين ومنه يترتب كذا في المسند لا في العاقل والكافر والعلامة لا توثق كذا في البحث
على الذي قيلت كما نرى إلى الآن الكلام هنا في أحد كلامات الأئمة للامريعات والمأمور بالتسلل
وهو ضرورة في العلم وما قيلت من أن المقام الأئمة للامريعات بعبارة يقين وقيل العقل
المأمور به وهو ضرورة في العلم **والأمر** قال قدس سره وهو البحث الرابع في الآية الأولى الموجه للفظ
الامر وكان مقتدر واجب وحصر الأمر في ضرورة علمية بالرب لا في عدم جبرائيل تكليف
بما يقتضي أن يزوج الواجب عن كونه واجباً بالذات لا بتسمية باطل في عينه مثله بيان أنظر
أمر على تقدير تركه الشارح أن يجب الفعل المأمور ولا الشارح أن يقع في الأمر في ضرورة علمية
بأن المصنف عند وجود السبب بالجب واجباً في وجودات طارئة على التكليف فيقال
المصنف المتعمد عند وجود السبب **لا يكون واجباً** فلا يتم التكليف في الوجه بالواجب بخارج
من محل الكلام **أول** من الوجه عن المقام الأول الموجه شرعاً في الحكم من حكم
الملازمة لا عقلاً بل بما عايناهم المأمور في الثاني لعدم الحق على الانقطاع وقيل بالملازمة
الوجوبية وهو الوجه على اللزوم العدل وهو التحريم وجعل بلاه كل واحد من هذه
كلاماً محسناً إلى أن وجهي التي تطلق سلم الوجوب لا يتوقف عليه ويعلم أن الوجه
على وجهين أحدهما ما يكون وجوباً بشرط ما لا يثبت على الأمور الخيرية وفي التكليف كما
أركوه المصنف وجوباً على حصول المال والمثبوتة وجوباً على الاستطاعة وثالثاً على
يكون كذلك وهو الوجه المطلق كالضرورة الواجبة في حالة الظهارة والذات إلا أن
وقوعها مشروط بالظهارة والى الآن لا نرى في وضع وجوب ما يتوقف عليه ذلك الوجه في المقتات
لأن الثاني ذهب أكثر المصنفين وأما شرعاً لا وجوب ما يتوقف عليه الوجه المطلق سواء كان
شرطاً أم سبباً إذا كان مقتدر المحلكت وقيل السبب المقتضى والملازمة فقالوا كان ما يقتض

واذا جاز الركعة فاصول الشرا

وتسمى وجوبها على الاعيان كالصلوة والصيام واي قد يتعلق بمحصل مطلقا كما في
بشارة ربيعة وتسمى وجوبها على المكلف وهو واقع كالزيادة في الدين فلهذا حرمته على المكلف
الكفاية فيحصل فذلك من بعض الميراث فلهذا المانع لمحصل وهو الشارع وكل
وجوب على المكلفين المحققين به بغير موجب المانع اليهم وهو وجوب العتاق بجمعه
انما فهم على تركه ومنه وقع ممكن بان يتركه الميراث ومن وجوب العتاق بغير موجب
وقد كان الواجب في تركه على ترك الميراث فلهذا وجب ان يترك الواجب على المكلف
بغير عزمه بغير وجوبه الا ان يلتزم تركه ان يترك الواجب اي واجب كان وان
اراد الواجب على الاعيان كان الامتناع من الواجب على المكلف ليس بواجب
الاعيان ليس فذلك من عتاقه كما مر له فاشارة الى من سلب الواجب على الاعيان سلب
الواجب على العتاق وهو الثاني بان مجرد الامتناع لا يجزئ وقد وقع مثله ونقصه الميراث
فان الواجب على المكلف به ترك الميراث والعتاق فيه وهو وقت حصول الدين المعالي
والميراث على كل حال مما عدا ان يرثها يتوقف بذلك سقوط عتاقه وان عتاقه ان يرثها
لا يتوقف وجوب عتاقه وان عتاقه على كل حال فانه ان يرثها لا يتوقف به جميع الميراث
على الاعيان وان عتاقه على كل حال فانه ان يرثها يتوقف به سقوط العتاق على كل حال
ذلك الطراف وان كان لا يرثها لا يتوقف به احد لان حصول العلم بان عتاقه هل يتوقف
هذا العمل لا يمازجه كما ان العمل بمحصل الدين في هذا الكلام نظر فان المكلف
لو كان متوقفا على حصول الدين سقط عنه حصول العتاق وقام الخبز وهو باطل
اعتقادا وسقوط العمل عن المكلف به لمحصل فلهذا العتاق بان عتاقه يتوقف به جميعه وانما
ما كان لا يرثه فلهذا من العمل وكان سقوطه ما هو عليه الخبز بغير ان يتوقف حصول العتاق
الذي هو عليه هل وحصول الطراف بان الخبز يتوقف العمل بان يكون قبل اتمام الدين فانه
احصول الدين المعالي بان الخبز يتم به يمكن ان يوفيه وان لا سقوط العمل عن المكلف

التي لا ملحق بالكلية فيه بل في جميع التي ملحقاً ثم يقول الدليل على ما ذكرناه ان
السيد اذا قال صيد اخفى لكاء وهو على سادة ان اسئل ان اجاب سئل لكاء اجاب بقطعه
السافة الذي هو شرط لدفع الماء ولم يسئل عن اجاب ترك السق فذلك المقدار في
سق اجاب السق في ملك الجاهل فكيف كان هذا ولم يسئل عن سق في ذوا عايبا
والجواب بانه **قال** قد ذكره بعد هذا الباب اجاب بالصلوة ثم بعد
الصلوة والموسى والمنتاح من المشبه بالبحث ولم يعين الظلال وكذا نصته
احمل جميع الجاهل بالصلوة **قال** المخرج من حاله صاحبنا انما يفر من الظلال والماء على الاقل
من الجاهل بالصلوة في الجاهل تركه نعم ان اخرج من الماء واجب بالاتباع لا يا
وطلان الصلوة في المبدأ المعصية لان الامر بالصلوة للمعصية امر باظهارها الى الله تعالى
ككون الحق في جميع الخلق فان الامور بالصلوة مطلقا والتي عن الغضب تتغير
الصلوة كما في الصلوة في الامانة والكراهة والجلب التي عن الامانة والكراهة في حق
سئل عن الصلوة كذا لا املح على العطن والسرور السلية الجاهل وسع المارة في جميع
الجاهلية في وجهها **قال** هذه دفع عن المسئلة المقتضية وهي اسئل ان اجاب ان في ظلال
اجاب بالمايم ذلكما التاية واعلم ان ملحة الواجب تنم الى التوقف عليها الصحة
والا يتوقف عليها العلم بوجوده والاول قد يكون عقليا كوقف الجاهل على دفع المسئلة
فانه يستعمل افعالا في حقها من هذه قطع المسئلة التي بين مكان المكلف
وبعضها قد يكون شرعيا كوقف الصلوة على المكلف المستحاض من قوله لا ملحق الا في
ملك والى كوقف الصلوة على الظهارة وانما ذلك كوقف العلم بالبيان بالصلوة
الى الصلوة عند اشياء بها غير متعارفة لها على ان يكون نصيبا من الكل ولان سقها
صلوة فان المكلف لا يملك الا العمل بما اذا ان نصيبا وكذلك الصلوة في كل واحد

على الواجب سبيل وجوده كان واجباً كان شرطاً لم يكن واجباً بالحق الأول وهو واجب
المعطى بانه واجب عليه بالامر لم يكن واجباً بالحق الأول من وجوبه وان كان واجباً بالحق
خرج من الواجب عن كونه واجباً والثاني بعينه باطل لعدم شدة بيان الشبهة انما يقع
عليه ذلك الواجب المطلق اذا لم يكن واجباً خارجاً عن امانه مع ذلك الواجب وجوباً
فلم يكن كطريقه بالاطلاق لان حصوله حين عدم ما يوقف عليه يكون ممعناً والمتعذر
مقتضى الامر لا يوجب وجوباً فيجب الواجب عن كونه واجباً مطلقاً وانما يطلو كل واحد من كونه
الشيء يظهر منه نظراً فيكون المنع عما يلحق بالاعتقال لعدم ما يوقف عليه للواجب
حالة عدم وجوب ما يوقف عليه وليس الاول لان الثاني اذا كان لا يلزم من عدم اعتبار
الشيء عدم ذلك الشيء وقفت وايضا فساد ذكره بعينه والى ذلك على الواجب ما يوقف
على واجب عليه فان ايجاباً شرعاً لم يتركه وجوده بل هو عليه ما عدا ما يقع عليه من
بقي المكلف بل ان الواجب من المكلف بالواجب والواجب بالواجب من وجوبه وجوباً
على وجه مقتضى هذا الوجه والواجب من الوجوب ان يكون الفعل في حق حال عدم ما يوقف
عليه ذلك الفعل لانما يقع في تلك الحال بلية الحال لا تقع اعمى حال وجود ما يوقف
عليه الفعل مع ان الامر منه المكلف بما لا يطاق وبشكل هذا قوله المشاعرة بالامر
ان ان المكلف بالفعل عند مباشرته فعلها ايجاباً بالامر لا يطاق وجوباً بالامر
الى اتمامه الخ الاول من معناه فعله مستلزم ايجاباً سببه وان عند حصوله السبب
عنه السبب عند اتمام وجوده السبب كانه من وجوبه وجوباً سببه وما على ذلك
وهو عند ايجاب الشيء ايجاب شرط فلا يتحقق شرط الواجب حتى يشترط ان لا يطاق
الصلوة لم يكن ان يقع وانما يقع في حال المكلف باتمام المشروط عند اتمام وجوده
لبقاء العدة عليه والخطاب ان هذا التفسير حتى اتمامه خارج عن محل النزاع انما اذا
كان كلف باتمام المشروط عند اتمام وجوده شرط كان المكلف به شرطاً لوجوده ذلك

عليه واجب سبيل مجرد كان واجباً إن كان شرطاً لم يكن واجباً والحق الأول وهذا
المعطى بآية قوله عليه السلام يجب أن يكون واجباً لعلنا لم نر وجوباً بغير كلف لا إطلاقاً
مخرج الواجب عن كونه واجباً والتمسنا بطلان قوله مثل بيان الشبهة إن ما يشترط
عليه ذلك الواجب المطلق إذا لم يكن واجباً حينئذ يتركه ما كان يتكفّل الواجب وجوباً
فليس بركيف لا إطلاقاً لأن حصوله حينئذ لم يترقّف عليه ليكون مستمراً والمتكفّل
مستنداً إلى كونه واجباً فيجب عليه الواجب عن كونه واجباً مطلقاً وإنما بذلك كل واحد من كونه
الشيء وظاهره وفيه نظر فإن المتكفّل غايها يجب أن يفعل حاله مع ما يترقّف عليه الواجب
حال عدم وجوب ما يترقّف عليه ولعل الأول لا ينافي الثاني فلو كان يلزم من عدم اتحاد
الشيء وعدم ذلك الثاني فترت وأيضاً فلو أنكرنا وجوبه لم يرد عليه وجوباً ما يترقّف
الواجب عليه فإنما يجب عليه أن لا يفعل ما يترقّف عليه من غير وجوب عليه ما يترقّف عليه
بغير الكلفين بذلك الواجب لم يكلف لا إطلاقاً والمخرج الواجب عن كونه واجباً
حال عدم وجوده حينئذ لا يوجب أن وجوب الفعل قد تحقق حال عدم ما يترقّف
عليه ذلك الفعل إلا أن يقع في تلك الحال بغير الحال التي تكون أعني حال وجود ما يترقّف
عليه الفعل مع كونه مستمراً المكلف بما لا يطلق ويشكل هذا على قولنا المشاهدة الأولى
إلا أن المكلف بالفعل عند مباشر شرط فعلها أحجب إلى الرقعي إجماعاً على
المراد على الأول من قوله فلو كان مستمراً إيجاباً سببية فإن عند حصول السبب
تجب السبب عند اتحاد وجود السبب كما شرحه في جرد الوجوب قريب وما على الثاني
وهو عدم إيجاب الشيء بإيجاب شرط فلا يتحقق شرط الواجب حتى يشترط كمالها
بصلته لا يمكن أن يقع ولا يقع في تلك الكلف بإتمام الشرط عند اتحاد وجود الشرط
لبقاء القدرة عليه والطلب هذا التفسير حتى إذا كان خارج عن حال التزام الإنسان
بما كلف بإتمام الشرط عند اتحاد وجود شرطه كان المكلف به شرطاً لوجود ذلك

منه العقب الخيس والظاهر المستند به لما ذكرنا من ان كل ما كان مكملاً بالصلوة والوقوف
 الظاهر من الحكم من كان علم بالقيام بذلك انما يحقق عند فعل الصلوة المصنوع في
 كل منهما ما كانا واجباً وكان واجباً في تركه فانه يجب على كل واحد من شيئا لا يكون
 العلم به اما بايجاب ما هو مستند به كما لو شئت اجنبية واحدة فانه يجب على كل واحد
 ما دام الاشتباه بايجابه ان اجتناب ذلك الاحتجاب وانما يجب العلم به بالاحتجاب
 كما هو اما ذلك ان وجوبه لوقوف واحدة من روعة من عزيمتي فقد اختلف الفقهاء
 فيه فمنهم من قال بيقوعه فيهم من منعه فان قلنا به احمل بحسب الجميع ان احتجاب
 من وقع طالعها حين وجوب تركه العلم بذلك الاحتجاب انما باحتجاب بالجلوس
 واجبا وايضا لكل واحدة منهن محتمل ان يكون هو المصلحة فيكون تركها احتجابا
 الجوزي ويحتمل الحكم ببقاء ما باحد من الاطلاق شي من منعه فيمنع حصوله في محليهم
 عزيمتي ففعل المصنفين لا يثبت الاطلاق موقفا بل للموجز امره صلاحية المصلحة
 الاطلاق عند اشتراطه باليقين والفرق بين هذا الفرق والفرع الثلاثة المسوقة في
 انما الواجب هناك في كل فرع شي واحد من غير ان الامر في فروع الحكم وحصوله في
 في الامر لا يستلزم به وعدم امكانه عندنا وما هو حاصله فليس كذلك فان الذي يجب
 اجتنابه اجنبية واحدة منهم عزيمتي لا يفتقر الى امر واحد من المكلف وجوب الاحتجاب
 مستوي بالنسبة الى الجميع من غير ترجيح لاجنبية منهن على غيرها **واما** الزايل على المال
 فيا كلف من امثال الامر وهو لا يستلزم بغيره وذلك كما في اربعة في المرفوع وبعض
 الزايل فقد احتجنا في وجوبه فقال قوم به لانه لا امسا لبعض الماخذ فيه بل بعض
 فالكامل امثال الامر فكان واجبا وسواء اخر من لان ذلك الزايل يجوز تركه كما قصا
 على ما دفعه فلا يكون واجبا بغيره فلهذا لا يلزم من حيلولة تركه ولا مقصرا على ما دفعه

عم

عدم وجوبه مطلقا فان الحاصل الواجبة في المحرر بعد المثابة نعم يلزم من عدم وجوب
 على المصنفين لكن عدم الحاقه وهو الوجوب المعلن لا يستلزم عدم العلم وهو مطلق
 الوجوب ولا استماع في الحر من الشيء وحده ولا يعلم المصنف بذلك كما في الصلوة
 الربانية في مواضع المحرر من العلم بالوقوف كما في قوله سورة وبعضها بعد الجدل في
 الصلوات هذا ان اعلم انما لا يكون من دون التمام فاما اذا لم يكن كان الزايل
 واجبا لانه مما لا يلزم الواجب الا انه وما يصح من الحر من المصنف من الزايل فاما
 فاما ان لو يجب صوم المحار وعمل المحرم لما يجبهما من التراب وتبين العلم
 بصوم المحار وتبين وعمل المحرم باجمعهما فاما ما يلزم الواجب الا انه وما الصلوة
 في المحرم المحض من الزايل ولا يجب على المحرم من الزايل ما لا يجب على غيره من الزايل
 حيل وهو يرى من ذلك وقد اختلف على ذلك القاضى ابو بكر من الماشقة وقيل الذين
 ان في سطر الفرض لهما فافهما فلا ينع بطلانها ان الصلوة ماهية مركبة من
 اجزاءها المكونة من التركات والواجبات فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 اذا حرر عياره عن سطر المحرم بعد سطر آخر فلهذا لا يكون عياره عن سطر المحرم
 اكثر من زمان فاذن سطر المحرم من ماضية الصلوة في الما المحض من ماضية الصلوة
 فلهذا لا يكون ماضيا به لان الامر بالنسبة لغيره مما لا يجب على غيره من الزايل فاما اذا لم يكن
 الذي الواحد ماضيا به من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 تلك على كون الصلوة في الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 السطر وهو الواقع فلا يمانه ان الما من به على الصلوة مطلقا وهي من الصلوة
 في الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 مستلزم حصول الصلوة الما من به على الصلوة مطلقا فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم

جيب

منه عنة اذ لو كان كذلك لكان الخرج متبعا عنه ضرورة كون ذلك التخلل جزءا منه فيكون
 التخلل ماضيا به من ماضية واحدة وهو ما لا ينع من استلزامه من الخلق ان يكون الصلوة
 في الزايل المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 عن حيله بما في الثاني والسادس دليل على ان الما من به على الصلوة مطلقا فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 ولو كانا تصرفا في المصنوع واذا تعددت الما من به على الصلوة مطلقا فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 الاعتبارين واما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 معطين الما بل ويجوز الطرف وجه الما من به على الصلوة مطلقا فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 باعتبار اعتبارها في الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 هذه الما من به على الصلوة مطلقا فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 ان الكلام في الصلوة الشخصية في الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 فيها ظاهر وقته من الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 كان العقب ماضيا به من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 كبره من الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 الصلوة والمعطى لا ينع من الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 الصلوة في سطر واحد فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 لا ينع من الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 الما من به على الصلوة مطلقا فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 بعض الناس يشب الاطلاق الصلوة في الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 فان حصل الما من به على الصلوة مطلقا فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 فاما اجزاء الصلوة فيها وغيره فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم

المحرم

المذكورة ساقى العقب بالنسبة الى الصلوة في الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 كما انما يلزم من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 حصوله في الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 على انما من كون ما ذكرتم سببا لكونه واجباً فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 لا يلزم من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 الضد الموجود في خلافه بالعرض فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 المباح بعيد وكونه تركه به الحرام ليس خاصا به وقول بعض الفقهاء لوجوب الصوم
 على الما من به على الصلوة مطلقا فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 سبب الوجوب في الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 عن ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 الوجوب به اعني الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 على ذلك الترك من الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 من الما من به على الصلوة مطلقا فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 مركب من الاذن وقيل والمعلم من تركه والمال على المركب والى كل من تركه اجنبية
 لصنف فان الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 سبب الوجوب في الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 الما من به على الصلوة مطلقا فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 ما احتج به الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 مع كون الضد متبعا عنه فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم
 سطر الما المحض من ماضية واحدة فاما ما قيل من ان في سطر واحد وهو سطر المحرم

في قول طاب ثناء بالامان من قوله ومع فكيف المصدق في الجواب عن الكلين
 بالامان يتحقق بالكلين لا بالاحسان لانه تعالى اجزى من جميع الامان **قال** قد علمت
 البحث الثاني الامر برفع الشبهة لا يتوقف على الامان لانه عام فيدخل فيه الكافر
 لعدم ما سلمكم في سطر قال لم يلك من المصلين الآية ومن يقول ذلك بل انما
 وهو راجع الى ما تقدم وكذا قوله تعالى فلا صلوا له ولا صلوا له ولكن كذب ويقول قد جلى
 ترك الجسد ولو جسد تحت الشئ وكل امر احسن بانها لو جسد عليه فاما حال الكفر
 ايها الكافر والاولى باطل لا سيما ما استخرج وكذا الثاني لغير طاعة والحياب المنع من
 العذرة لانه لا يصد رها عن مع قوله بالامان كالصانع على الحديث وايضا المار به
 لوجوب هذا العقاب على جميع الامان كما سيجاء على ترك الامان **قال** لا سيما ما استخرج
 واكثر المحنة ولا سيما قوله ان الكفار ما يورثون برفع الشبهة كالصلوة والركعة
 والجمعة كما تقدم ما يورثون بالامان ويختلف في ذلك جمهور ائمة وجمهور اهل الحديث من
 فقهاء الشافعية ومن الناس من قال يستألف الله لهم دون الامر بامانة لهذا
 الاختلاف في احكام الله تعالى لا يتألف الله لهم ما ادعى كعار فانه منع عنهم المأثم
 على الصلوة وادى السكوت على جميعهم فصارها ما تفرقة في الاجرة وهذا فهم فليعلم
 على ترك هذه الفروع كما يفيض بون على ترك الامان اما لا احسن احوالها ومن فهم
 على محنتهم بوجوه ذكر المصطفي ثناء منها ثلاثة **الاول** ان المنع لوجوب هذه
 الاعمال على جميع ثابت والمناص من منصف فوجب القول به اما الاول فلا يرد من تحت
 الامان بالعبادة بالصلوات كقولهم يا ايها الناس اعبدوا ربكم وقولوا ربنا
 هذا صراط مستقيم وهو خطاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الناس جميعا من
 استطاع ان يسيلا وقوله يقول الذين لا يؤمنونك الزكوة ولما استقام المانع قلانه
 ليس الا الكفر اذا اعتذر بذلك وهو صريح في ما نفيته لان الكفار لا يردون على انما

في

باجاد ايمانهم وايضا العبادات بكونها كايمن الحديث من انما الله الحديث الطاهر
 وابتاع الصلوة بعدها وفيه نظر للمع من وجود المنع ولا زائد لئلا يفسد الامان
 على الاحمال كونه العبادات المأمور بها فمما عارضه عن الامان لصدق العبادات على
 فاما ما حذره من التعبد وهو المدلل والحقيق وهو ما جردان فيه والامان
 عزها ودين على عودها المخرج المعيد والصلوة كالحديث من المخرج من الآية الاولى ومن لم
 يحسن شرائط الزكوة ومنه من الآية الثانية فاذن لا يخرج فيها على المطلوب لما يأتي من
 كون الامان المخصوص ليس محاذرا ان الله تعالى يعاقبهم على ترك هذه الفروع ومن كان
 قد علمهم كونه واجبة عليهم اما الاول فتدبر على آيات المار قوله تعالى ما سلمكم في سطر قال
 لم يلك من المصلين ولم يلك من المصلين وكذا يحسن مع المحققين وكذا كذب
 بوجع الذين على كونههم في سطر هذه الاشياء المذكورة ومن جعلها ترك الصلوة و
 الطعام المسكين قبل عليا في حكاية قوله الكفار وهو ليس يحسن كونهم كما في ترك
 مثلا حكاية عن تاجنا فعل من سوء يوم سمع الله جميعا فخلعوا لئلا يكونوا لهم
 سلما لكن يجوز ان يكون المار بالمصلين المصلين فانه قد يطلق لفظ المصلين
 ويراد به المسلمون كاجاء الحديث فثبت عن قول المصلين واداه المصلين سلما
 لكن لا تم تعليلهم كونه في سطر ترك الصلوة والركعة واما علل الجميع الذين
 جعله تركهم بوجع الذين ولا يلزم من كون الجسد على كون كل واحد من افراده كذلك
 واجب بانه لو كان كذلك لكانت عليه تركهم والامان يكون في حكمه فلو جسد
 انه كونه تعالى بحسب حمله على ما ذكرنا في الموضع المذكورة حكاية عنه وقد بين الله
 مع كل من فهم في قوله عيب المار ان ترك ترك كونه على انفسه الثانية في قوله
 والاشياء في قوله ويجعلون افعالهم على شئ الا افعالهم هم الكاذبون وحمل المصلين على
 المسلمين وان آمن لكن حمل على المسلمين عليه تركهم ولو كان كل واحد من افراد

محرران

له معلقا فاستحق العقاب لوجوب افعالهم الى السابق وجعل جرم من المؤثر
 وفيه نظر فان المطلوب المبرم كونه مؤثرا لا يكون جرم من المؤثر ومنع من علم كان
 حمل على المسلمين على المصلين الآية الثانية قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله اشيا
 اخرى ولا يقولون المتصل عنهم هذه الا بالحق كما يردون ومن يقول ذلك بل انما
 بضاعتها بالعباد يوم القيامة جعل الله فكلها العبادات المستأثرت على العلم على
 المذكورة ومن جعلها قبل النفس والزنا وهذا لا يرد على القائلين بالتفصيل
 بل دليل لهم على جرمهاهم واما يرد على الخصة والى حامل وفيه نظرا ان اولا فلان
 لا يرد ذلك كونه على المصالح في الظاهر كونه على العلم وهو الذي ان ذلك انما يرد
 به الى العبد واما ثانيا قلانه لا يلزم من تركت الخلق على الجميع بتركة كل واحد من
 الآية الثالثة قوله تعالى فلا صلوا له ولا صلوا له ولكن كذب وقد علم من جميع
 الصلوة فيكون من وعاء تركها وفيه نظر فمن من الملازمة اذا لا يلزم من تركه على جميع
 ودر على واحد من افراده كما تقدم والظاهر ان الله تعالى اجزى من سبغ الامان يلك
 وقاهره من الاول بقوله فلا صلوا له وعز الثاني بقوله ولا صلوا له واجزى من كونه يلك
 وقاهره من الاول بقوله ولكن كذب وعز الثاني بقوله ولكن كذب ولما علم وامسا
 الثاني وقاهره من لا سيما على جميع الامان فيكون ان يقول على تركها **الثالث** ان الكفار
 يتناولهم النبي عن الفروع فيكون كذلك وجب ان يتناولهم الامان اما الاول فكل
 على انهم محمل على الزنا ويظهر على السرة ولما تناول النبي لهم لما كان كذلك ولما
 الثاني فكلت النبي انما يتناولهم ليكونوا من استقام المصلحة الخاصة لبيب
 المحتر من النوع فكانت النسبية والافراد وهذا المنع بعينه حاصل في الامان فافهم
 عند تناول الامر لهم يكونون من استقام المصلحة اثنى عشر سبب الامان
 بالامان وهو في قوله من تكونت الصلوة المذكورة ويظهر عن قوله في قوله في قوله

في

فان سادسة المصلحة الحاصلة المكلف بسبب احتساب المحققات للمصلحة على
 بسبب اشتغال الامان بغيره فلو علم احتسابها لكانت باب العبادة كالصلوة والركعة
 على الكافر لكانت اما ان يحسب على حلال الكفر او بحاله الامان والى بقية ما جاز
 لمعلمه على الشريعة بانه بنفسها وانما يظان المالك فله ان الصلوة الشريعة مستمرة
 مستحالة الكفر والمستمرة لا يكون متوقفا فلا يقع المكلف بانه المكلف بصلوة
 في استيطان الشئ فلا علم على سقوطها عنه بالعلم والمسلم على المسلم على علمه
 والامان يمنع من استماع الصلوة حال الكفر من حيث انه حال الكفر ولما قيل ان
 مكلف بذلك بقوله انه مكلف في حال الكفر باتمام الصلوة مطلقا اني فان لم يكن
 بان تعلم الامان عليه كما في الحديث فانه مكلف بالصلوة فاما كالا بان يوجه حاله
 الحديث على ان يوجه بان حاله مع تقدم الفهم عليها وايضا فان المار بالرجوع
 من احسانهم على تركها والاشارة كما سيجاء على ترك الامان كما تقدم وفيه نظر
 من علم قد يترتب عليه العبادة بالامان وعدم جواز حال الكفر لكان مكلفا
 به فافهم فكيف الامان في الاستقام وانما هو كالمطلب الشائع ان كان اياه معلوما
 الكفر الذي يقع حقيقة لزم ان لا يترك حال الامان المصلحة لطلبها ان الشدة
 لانه يكون في حال الفعل وهو ما يفرق بين ذلك الحديث بالاسرة الى الصلوة بان
 الطهارة الزاخرة لكونه لم يستقم سقطت الصلوة وامر به لطلب الشائع اياها
 فافهم الامان في الشائع الكفر وايضا يلزم كون العبادة مستمرة من الكافر من
 ان عامه يلزم له فعلها في حاله وحده وعلمه اما الاول فقلانه سبب في قوله انما
 الثاني قلانه شرط لها عدم الشرط بلزوم لعدم الشرط والسبب على تركها
 سبب على المكلف بها فاذا استقام اسم والحق والحق ان يمنع من كون الامان
 سقوط العبادة فانه لو لم منع بقاء وقت العبادة وجب على اجاعا بل في

في

مستطيل لغيره فاعيد وقت ومكان كانت مما يقوى بالادلة ويظهر من هذا
 ان لا يكون مكلفا بالقبض وهو علم واعلم ان المحم طاب ثراه اجاب بالمتن من استماع
 المصباح حال الكفر وغيره بعد العلم بكونه لا يراى للاستماع والمتن من يكون
 من ملزمه وانما القائلون بالانفصال فانهم في حق بين الامر والشي من حيث ان
 الامران بالامر قد يكونان حال الكفر لا احسانا الى المصلحة المستحصلة من الامران
 حال الكفر واما احسانا الى المصالحات فانها يمكن ان لا يحتاج فيها الى ان يندفع في المولى
 به لما تقدم من الامارات واجيب عنه بي جهين احدهما ما نقل عن المرتضى رحمه
 عليه من هذا القول قول الشيخ عارف الملاجم لا فرق في الناس بين التوهم المحل
 ذكرهما فيكون مردودا وانما في ان هذا الفرق باطل لانه ان كان يمكن من احسان
 المصالحات من غير احسانا الى المصالحات في اقسامه فهو يمكن من الامران بالامر
 كذلك وان كان في حقها لغرض من غيرها لا يمنع من حال عدم الامران كما سلكه
 الامر فالحاصل مساواة المصالحات بالامر في ان الامران به استلزاما لاجتناب الاشاع
 متمم من دون الامران وان هذه الحجة يمكن فطيل الفرق **قال** قدس الله
 روحه الحجة الثالثة في المصالحات بالامر في حق المصالحات عن المصالحات مع الامران
 بل هو لا يوجب وجه ولا فائدة لما تقدم بالادلة في جهلهم تكليفه بالامر لا يوجب
 فلا يكون للمولى به سلك ما كلف به وكان ان الكفر باوجان الماهية والوجود في المصالحات
 والامر انفساء الامر بالامر لا يوجب اقسام في الفاعل والحيث ان لا يوجب
 لاما لا يوجب وجهي بالشيء لا الامر لولا انه لم يأت به على وجهه **اول** المدح
 يكون الامر مقتضيا للاخر ان الامران بالامر لا يوجب المصالحات مقتضى الخرج من
 هذه فذلك الامر لا يستلزم انفساء الامر من غير ان يوجب المصالحات واعلم ان الناس
 احتشوا في ذلك فذهب المحققون الى انفساء الامر بالامر لا يوجب وجهي او يوجب

رأى

والفاسد عبد الجبار الى عدم امتصافه بالاجابة بالقبض الثاني واختار المصطحاب
 ثلثه الاول باحج عليه بي جهين **اول** انه لم يخرج المأمور عن هذه المكلفات بانه
 بالمأمورية على وجهه لكان امان يبق مكلفا بدين ماني به واجبه والتلا بوجه
 باطل فالقول ثلثه اما الملازمة فظاهرة وانما بطلان الاول فلا بد ان يكون تكليفه
 بالحاصل وهو محال لما بطلان الثاني فلا بد ان يكون تكليفه بالمأمورية به انما كان
 الامر بالامر على وجهه وحق يكون للماني به **ان** ليس تمام المأمورية به بل بعصم وقد
 فرضناه تمام الماني به وهذا خلط **الثاني** ان الامران اقتضى خروج المكلف عن المصالحات
 بالامر حال ما هو المأمور به في الوجوه مطلقا ثبت المطلوب ان ذلك يحصل بالامر
 واحدة وان اقتضى الامران بالمأمور بما يوجب الامران بالامر مقتضيا للامر وقد تم
 وبطلانه في جهات نظرنا فاما في حق الخروج عن المصالحات عند الامران بالمأمور
 به ولم يوجب ان يخرج عن المصالحات **بلا** يتبين بالمأمورية به وجه الاجابة هو
 الثاني لا الماول ولهذا قال المصطحاب ثلثه في حق المصالحات بالامر مقتضى المصالحات
 عن المصالحات مع الامران بالمأمور به والامر بغير الامران بالمأمور به لكونه الساء
 موضوعا للتبعية ومع المصالحات واجبه الحق بان الامران بالمأمور به لكونه محملا
 لكان تمام المصالحات بالامر لا يكونه مأمورا به والماني باطل اتفاقا وكذلك القول
 في المصالحات ان تمام المصالحات بالامر لان الثاني باقسام المصالحات بالامر مقتضى
 ان لا يخرج وجه فلا يخرج لم يخرج من هذه المكلفات به وان يخرج عن هذه المكلفات
 ما بعد المستلزام من الامر الثاني **قال** قدس الله روحه الحجة الرابعة قدس الله
 ان الامر لا يقتضي الخروج من المصالحات بل هو مطلقا ولم يوجب اول الوقت اما ان كان له خروج عن
 المكلفات لانه تفرقة بوقت دون آخر وان كان معيدا لوقت ولم يوجب في وقت
 الا لا يقتضي وجوب انفساء الامان ما عدل ذلك الوقت لم يصرح الامر بسنن ولا بانه

على التلذذ اذ يكون المال على طلب الفعل بما بعد يوم الجمعة ليس بمرغوب الفعل
 يوم الجمعة بل يكون الصيغة موصوفة للطلب يوم الجمعة وعرضه من الامام وليس الكلام فيه
 واما الثاني فظاهر وفيه نظر يعرف ما تقدم **الثاني** ان الامر بالوقت تارة يستلزم انفساء
 كما في الصلوة اليومية وصيام شهر رمضان وتارة لا يستلزم كما في الصلوة الجمعة و
 العيدين ويكون مطلقا الامر بالوقت اعم من المستلزم وعرضه وحق لا يكون ذلك
 على احداهما عينا لعدم كماله العام على الخاص اصح كما لفت بي جهين **اول** ان الثاني
 المعنى بالوقت امران العقل المطلق والمانع في ذلك الوقت واذا كانت الثانية لم يمت
 الماول اما الاول فلان المطلق جز من المصالحات واجاب الكل مستلزم لاجاب كل واحد من
 اجزائه واما الثاني فظاهر الماشي ان الوقت المصالحات المصالحات كاحل المصالحات كما لا يخفى
 بانفساء عن اكل كذا المصداق لا يوجب بانفساء عن وقتها وفيها وجه نظر اما الاول فلان
 اجاب المعنى مستلزم لاجاب المطلق لا مطلقا اي في حيز كان في ذلك المعنى
 فاذا امتنع ذلك المعنى لم يبق ذلك الوجوب واما الثاني فلان القياس على الذي في القول
 صنف لعدم الجامع ان الفرق ناب من حيث ان اجابا الفعل وقت معينة لا بد
 وان يكون حكمه تحققة بذلك الوقت والامان اجابة بوجه دون غيره من جهات اخرى
 مرجح فاذا لا لعكس الوقت ويحتمل اخر لم يبق ذلك الحكم فترفع المصالحات لاصاد عدم
 عرضها اختلاف احوال المصالحات الذي جعلها فاقا بالذات فان العرف من ان يصادق احوال
 متممة من الاشياء به وهو امر لا يختص بالاحل بل يمتد الى الوقت الذي يمكن **قال**
 قدس الله روحه الحجة الخامسة الامر بالامر ليس امران بل هو امر واحد وان استمع وجه
 بل هو احد الجزئيات نعم انه يستلزم وجوب احدها لا بعينه لان الواجب كما يجب
 الماهية والامر بالامر لا يمتد الى امر بل يمتد الى امر **ثاني** لكونه مأمورا به بالصلوة وهم ابناء سبع
الثاني في هذا الحجة مستلزمات **اول** في المطلق في الامر بالامر لا يمتد الى امر

فلا بد له على وجوب انفساء العمل وكان الامر تارة يستلزم انفساء الامر ولا
اول لما عرفت ان الامران بالمأمورية وكونه مستلزم للاخر لا يوجب من هذا
 وهو لا يخلو بالمأمورية واعلم ان الناس احتشوا في ان الاحتمال بالمأمورية مقتضى
 قصدا ام لا وهذه المسئلة صورتان احد بهما ان يكون الامر مطلقا غير معيد يمتد
 كقول صل وجمع فاعلم ان وقت المكلف به في اول الوقت اما ان كان حال حب الامران
 به في جهات اخرى الامر بالامر لا يوجب او يحتاج الى دليل ستانف فان نقاه
 القول لا انفساء الامر بالامر بل ان الامر مقتضى الفعل مطلقا فلا يخرج عن المصالحات
 الاية واما القائلون باقتضاء الامر بالامر انفساء من اوجب الفعل عند ذلك كما في
 التلازمي ومنهم من لم يوجب الامان بغير مقتضى قال في المصالحات مستلزمات الخلاف ان
 قول القائل اقبل صل عشاء افضل في الزمان الثاني فان عرفت في المصالحات فان
 عرفت في الزمان فيمكن ان يكون مقتضى الامر بالامر في الزمان الثاني من غير ما كان حال
 الزمان الثالث والمصالحات فان عرفت بالاول انفساء الامر بالامر في الزمان الثاني
 وان عرفت بالثاني لم يقتضيه فصار في المسئلة لغو وفيه نظر فان ذلك اما يستلزم
 ان يكون الشئ **الثاني** انفساء الامر بالامر في المصالحات اما ان كان مقتضى
 انفساء مطلقا اي سواء كان بطريق المطابقة او بالاعتراض او بالاشتمال وهو الظاهر فلا
 الصلوة الثانية ان يرد الامر بالامر في وقت كقول صل وجمع فاعلم ان وقت الجمعة لم يمتد
 حتى انفساء ذلك اليوم على مقتضى انفساء غيره فكل محقق المصالحات لا يوجب
 بعض الفقهاء وجوبه من الحجة بالامر بالامر بالمصالحات طاب ثراه واجبه عليه
 بي جهين **اول** ان الامر بالمعدي بوقت لا يتأخر وعرضه فلا بد له عليه بيقى واشتات
 اما الاول فظاهر فان قولنا قبل القائل اقبل يوم الجمعة لا يتأخر في يوم الجمعة
 اما ان يقال من قبلنا اقبل يوم الجمعة اقبل يوم الجمعة ولا يجاب كقوله يخرج من

محل

إذا فصل به الإله كان عاماً في ذلك المقصود مع أنه يستقر في جميع الأفعال والمفاهيم
عزب الخ لحيات الأحرار أعزب كونه كونه صوابها في الخير والشر كان أعزب الخ
المول لكي التيقيد بالخير والصدق حد العالم عليه كونه عاماً فيكون الخير يغفل
ويؤيد هذا الماحل قوله عيب فان قوله لا يتبين ان مباحل قوله ولكن كراهه انهم
من العلوم فقال تأملوا لمجرباً معاً المصنف قوله وأما القيد الماحل فمخرج من التيقيد
لا يبين ان يكون مقصداً للبحث يكون حد أحسن من الله عليه فمباحل قوله
المستغرق لما يصح له حلقه أحسن من المستغرق لما يصح له حلقه أحسن من المستغرق
زيد في غير القيد خذ بعين الاعتبار في قوله ما ليس مستغرقاً لجميع اصطلاحاته
بل ما كان لا يعموم إلا في هذه وجه الجملة ليس لها جانب يستغرقه وان كانت ذات
أجزاء وأجزاء في ذلك عيب ومعنى واحد موقوف في قوله لا يشاهد في قوله
بين المطلق والعالم اعلم ان لكل شيء حقيقة في ذلك الشيء مع قطع النظر عن ذلك
ليس الا ان الشيء في ذلك من حيث هو واقع ولا كونه فاعاد كذا حقه ولا
ربما يباحث في ذلك من ذلك من انها تتحداه لا لأن كل واحد من هذه المعاني حقيق
الربان لا تعدد ما قرأه الوجه بها كانت واحدة وباعتبارها في الآية وبها
يكون الكثرة وباعتبارها في العلم بها يكون عام وكذا عاى باقي المعاني اذا عرفت هذا
فاقتضاه المأل في الحقيقة من حيث هو اعم قطع النظر عن جميع ما عاينها كما
لا شأن لما لم عليها باعتبارها في الآية الشارحة انما لا يحصى نظام كالأول وبها
كثرة المحصور اسم الله الذي في قوله وهو المحصور معلوم واحد ووجه في الآية
بغير محصور في الآية المطلق المذكور في الآية ما أحدث حقيقة من جهة حقيقة العلم به
كذلك العلم في الآية كقولنا في الحقيقة المصغر في الآية فتنزلت في هذا المقسم
الفرق بين المطلق والعالم فان المطلق أهم من العالم كونه في الآية الماهية من حيث

[illegible]

ما حب الجواب للعلم ولو كان لا يشترك لما حب الجواب قبل السؤال عن كل محتمل ولو كان
من وجوبه دأب أكثر من تركه أو من احتمال قبل التعليل كل ذلك وطاقت الاستدلال
بالتخصيص ولم يكن كل العلم بما ناقض قام كائنات ما قام كائنات الدال على الجزئية فقام
الاعراض بما عارضها من حيث هذه الصفة وكما جعل المكرة المغيرة من قبلها الحرة وتبين
الجزئية على استيعاب ليد هذا التارك في جوبه من الاستدلال والاستدلال وهو الاستدلال
على عدم رادها من غير الجواب الاستدلال على وجوبه من الجواب فلا يوجب الاستدلال الجزئية
والاستدلال على محتمل لا محتمل كونه البغض مشترك في التحصيل رادها عن غير ذلك فالحال
فصل في احكام الناس وانواع كل المجموع صفة بل عليه في الوضع فلهذا المحرر في رادها
جملة من الجزئية وان كانت غير كثر من الجزئية فلهذا المحرر في رادها المحرر في رادها
استدلالها في الوضع من محتمل وسواء في فعلها من رادها المحرر في رادها المحرر في رادها
وهذا ما حكاه الى ان كان هذا العلم في فعلها من رادها المحرر في رادها المحرر في رادها
محتمل وفصل في الجزئية من رادها المحرر في رادها المحرر في رادها المحرر في رادها
وهذا ما حكاه الى ان كان هذا العلم في فعلها من رادها المحرر في رادها المحرر في رادها
وهذا ما حكاه الى ان كان هذا العلم في فعلها من رادها المحرر في رادها المحرر في رادها

[illegible]

بالعموم لوجوب مطابقة الجواب للثواب والالتزام بطلانها فان من قال لا يخرج عن ذلك
حسن ان يحسن ذلك كل واحد من العقلاء وانما يظلال كونهما مشتركين فيهما فانه
لو كان كذلك لم يحسن الجواب الامور الا مستقرا من كل مرتبة من مراتب الخصوص
فما قيل من عندك يقول من الرجال اومن النساء فادخل من الرجال يقول لا يخرج
او لا يخرج فادخل من العرب من زبيدة وامرئتهم وهم جمل ومن للعجم ان ذلك مستقيم
اهل النساء وانما قلنا انه لا بد من الاستقراء عن كل مرتبة لان الماء بل كل شيء
موضوعه للخصوص وحده اياه والعموم على سبيل الاشتراك لم يخرج فليكن مرتبة واحدة
من مراتب الخصوص وانما اخر وهو كونهما ليست موضوعا لواحدهما فهو باطل بالبرهان
وفيه نظر لا محال كونهما موضوعا للفرق المشترك بين العموم والخصوص وبين الخاص
عده وانما كونهما للعموم والمشاركة ايضا فذلك السبيل اذا قال العبد من دخل دارك
اكرم حسن اكرام كل واحد حتى انه لا اهل اكرام بعض الداخلين استحقاق للعموم اليه
وذلك دليل كونه للعموم حاشية اذ لو كان للخصوص وحده لما حسن اكرام كل واحد
وكذا لو كان مشترك بين العموم والخصوص لم يحسن منه اكرام الجميع الامور
واظهر ان المراد بالعموم والخصوص ان يكون موضوعا للاحدهما لا للاخر فانه لو كان
فانه يحسن استثناء كل صنف من اصناف العقلاء من مثل هذه من دخل دارك
اكرمها كذا الخواص والخاصين وهم جمل وانما استثناء احتياج الماء لوجوب دخوله عليها
بأنه وانما قلنا ان المشترك عن عموم هذه الكلمة لا اختصاصها بالعقلاء وحده فوجه ذلك
على ان اياها في الاستقراء والمشاركة للعموم والخصوص كل المعنى لا ان لو كان ذلك ما
قلنا قام كل من كان وما قام كل انسان وانما لا ياتل استقراء كونهما مشتركين فيهما
عرفنا ذلك لعدم انتم الفصل للملازمة فذلك المستقيم لا يتحقق على
اذا كان الكل معينا للعموم لان الشيء عن الكل لا ياتل فثبت ان في المعنى والعموم

العموم

العموم طلب ثبوتها بان شأ من العقول المنكوبة لا يثبت على كون كل العموم فانه
على ان يكون له كذا الجواب حتى يكون سلبا ليكن كما في قولنا واحد من الناس كذا
ليس احد من الناس كذا وايضا كذا في قولنا واحد من الناس كذا ليس احد من الناس كذا
كل من موضوع العموم انما لا يسأل اهل العقلة اياه في العموم كما في قولنا ما كل من
شئ وكل سواد مرة وعز ذلك من اهل العلم وليس موضوعا لبعض الخصوص وهو
ظاهر فيكون مستقرا وهو كل معن العموم وهو المطلق وله احوال كثيرة في الاستقراء
سلم ان ان ياتل من العقول على شئ واحد انما يعلم اذا كان احدهما كلياً لعدم دلالة
احدهما على جزئ من معن وهذا المبدأ بعينه قال على ان العقلة جميع العموم والاشارة
المستقيمة فلا ياتل بعض المسائل في قولنا واحد من الناس كذا ليس احد من الناس كذا
في قولنا واحد من الناس كذا ليس احد من الناس كذا في قولنا واحد من الناس كذا ليس احد من الناس كذا
السبيل الكلي اجمع السبيل المستقيم اجمعه على اشتراك هذه الصنف بين العموم والخصوص
بحيث لا يسأل في كل شيء وذلك دليل على كونه حقيقة فيهما لما قلنا وبانه يحسن
من السماع ان يستقيم من الاستقراء به وبكل واحدة من هذه الصنف على العموم
عنه وذلك منع من كونه حقيقة واحدا خاصة اذ لو كان حقيقة واحد لم يكن حقيقة
فقط للعموم بعد ذلك كونه حقيقة واحدا للمعنى كونه حقيقة واحدا للمعنى كونه حقيقة واحدا للمعنى
من المبادئ التي يصدق عليها اتفاقا والاستثناء عبارة عن احتياج ما لو كان لوجوب
دخوله في المستقيم ومنه فذلك مستقيم للعموم ولا الشئ في مانع من ذلك لا يسأل على
الحقيقة لا ياتل بوجود مع الحيز ايضا فذلك لم يمتصها ولا دلالة المعنى على كونها
عزها على الاشتراك لا بد قد ياتل حقيقة اياه حصة العقلة دون مجازة مع استثناء
الاشراك وبهذا انحلت احاد المصنف كما في قولنا ضربت الف شخصين ان في ضرب الف شخصين

مبين

فنعلم انهم ضربت الف شخصين لانهم ضربوا الف شخصين فثبت انهم ضربوا الف شخصين
حسن الجواب الامور استقراء من جميع الامور المحتملة اذ لو كان كل من يكون له العقلة
العموم والخصوص لم ياتل ان يخرج من مرتبة من مراتب الخصوص فلهذا يجب ان يستقيم
او اهل المراد العموم والخصوص فانه في كل الخصوص من كل واحد من مراتب
وذلك باطل بالبرهان قال قدس سره رحمه الله تعالى في جواب هذا السؤال
شأنها المعنى المعروف بل هو الجواب ليس هو كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب
الماء على وجهه كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب
البصر في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب
اجتناب في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب
الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب
ليس كذلك وهو الحق لانه لو كان للعموم لم يكن في كل من الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب
باطل فانه كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب
استقراء العقلة في موضوعه العقلاء من غير ان يكون موضوعا للعموم والخصوص فلهذا يجب ان يستقيم
في هذا السؤال فان عدم كونه المأكل من اكل جميع اجزاء العالم وشرب جميع مياهه الجاه
والمأكل من العيون معلوم لكل عاقل وذلك فريضة منع من قصه اياه في العموم انما
لو كان للعموم منع تاكيد بالجميع وانما باطل فانه لا ياتل جاني الفقرة انما هو لا ياتل
العالم اعني العالم من غير الملازمة ظاهرة **قال** انه لو كان للعموم جاني وصف بالجميع
والسؤال باطل فانه لا يحسن ان ياتل جاني الفقرة العقل العقل اعني ما باطل استثناء
عدم جليل تاكيد وهو منع ما ياتل على العموم لا عدم تطابق الصنف هو شرط في الاستقراء
والوصف وفي نظر فان التاكيد والوصف متباين من حيث اللفظ ولهذا لم يمتصها
بالعلماء ان من جاني العالم العقل العقل فلو كان جاني من الفقرة العقل العقل فلو كان جاني من الفقرة العقل العقل

جاء العالم الفاضلون ولم يخرج من جاني العالم الفاضل اجمعين فثبت انهم ضربوا الف شخصين
الناس المذهب البصير وانما ياتل بالبرهان فثبت انهم ضربوا الف شخصين فثبت انهم ضربوا الف شخصين
فانه مستقيم وانما استثناء احتياج ما لو كان لوجوب دخوله عليها باطل بالبرهان
ان لا ياتل فانه لا ياتل اهل العلم الناس الذين ليسوا في الجاهل والجاهل والجاهل والجاهل
وكذا لا ياتل رايه الرجل لا المومنين لان فيه احتياج في كل واحد من اجزاء العالم فثبت انهم ضربوا الف شخصين
جاء في الاستثناء المذكور **قال** قدس سره رحمه الله تعالى في جواب هذا السؤال
جاني رجال تلاتة بلعبة وسورة القسمة مشترك في كل شيء فثبت انهم ضربوا الف شخصين
واصناف اصناف احدثها بما ياتل على احوالها فثبت انهم ضربوا الف شخصين
فثبت انهم ضربوا الف شخصين فثبت انهم ضربوا الف شخصين فثبت انهم ضربوا الف شخصين
جماعة والجاهل انما ياتل في المأكل وهو المأكل والمأكل وهو المأكل والمأكل وهو المأكل
وهو من وقرع من وجب الاحتياج من سقاة من السنة والامانة والامانة من وقرع من وجب
اذا كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب
البصير وهو الحق لانه لو كان للعموم لما صغر ما لا ياتل للعموم والمأكل باطل فثبت انهم ضربوا الف شخصين
والملازمة ظاهرة اذا التفت اذ لم يمتص في التاكيد وعده وانما ياتل في بطلان الاستقراء فلا بد
يعلم انما قال ان ياتل جاني الملازمة ولعبة وحده وهكذا وبما قلنا في الجواب كذا في الجواب
هذه الملازمة وبما قلنا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب
وهو من وقرع من وجب الاحتياج من سقاة من السنة والامانة والامانة من وقرع من وجب
من عداة السقاة للمعروف والاشارة وبما قلنا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب كذا في الجواب
التخصيص كما في المراتب المستقيمة ولو كان تعاديا للمعروف والعموم لما كان التخصيص
والامانة في قولنا فثبت انهم ضربوا الف شخصين فثبت انهم ضربوا الف شخصين فثبت انهم ضربوا الف شخصين
مبين ان هذا الشخص لاني ان ادرى وهذا الصنف ان يخرج جازا وعرف هذا فاعلم ان الناس

صرم حتى من الليل وأطاع عنه فلا يكون نكاحاً أو بيعاً من غير الإجماع **الحكمة** قول الشافعي
 صلوان كمن صرحت كان موبداً للزواج وجب الصلوة وطهر المرأة وأطهر بالصلوة
 حصل الأمر حتى يجب يكون شرطاً في الجملة الصلوة لم يكن الأمر الثاني لأنه ما يقع من
 ذلك الأمر غير شرط وهو كمن صرحت بالصلوة واجبة عند حصول الطهارة لا بالزواج
 غير واجبة عند عهدها ونحو أمرها يكون بغيرها إذا لم يقل بغيره إلا للموتع وهو شرط في
 من أن الشرط موجب لعدم الخلط وطرح بطلان عدم الطهارة وجوباً لعدم جزي الصلوة
 وهو كمن صرحت بها شرطاً في الجملة وهو كمن صرحت بالزواج يتحقق بهين وقد صلوان
 كمن صرحت به ومن قولنا الصلوة واجبة عند حصول الطهارة لأن الطهارة في قولنا شرط
 للموجب بدون الثاني **قال** قد روي عن الثوري العاشر بقصة العبادة في قوله
 ليس من يؤتى العبادة عليه فعل يكون نكاحاً العبادة فعل في الدنيا المباحة
 فقال إن كان الباقي بعد العتقان موقفاً لم يكن نكاحاً والشرعة لم يبرح فعله
 فعل العتقان كعتقان زعمت هذا العتقان ثم فلا فلا كان لو فرض من الخلق من
 في المرحمة يصرحهم الصلوة الشرع فأما الوصلت بعد الشرع على الخلق الذي كانت تؤتى
 عليه لم يبرح فعل الصلوة من غير أن يصرح في الوصلت نكاحاً الصلوة لأنهم الصلوة بأن يصر
 ما كان ولو نكح العبد بالبرح للمرحمة كان نكاحاً الصلوة كما نكح العتقان الصلوة
 لو وقعت اليه لم يجر إلى الموطأ الوجه بالخير لا للاستيفال كان أو لا يجر من الصلوة
 البصر أو لم يجر له كان أو لا لم يجر له خبرين جليلات لم يكن نكاحاً الوصل الموطأ
 في قوله وأما ما في الصحيحين **قال** أتيت أبا بكر بن عبد الله بن الصلوة الموطأ
 في ذلك الصحيحين حتى أتيت ما ما يترتب عليه وجه العبادة ليس نكاحاً كما لا
 الصلوة والركعة ثم نكح أبا بكر فانه لا يكون نكاحاً لا في ما وصلوا حتى نكح في العبادة
 وجه العبادة فقال أبو بكر في المرحمة لا يكون موجباً لنكاح العبادة سواء كان نكاحاً

ركعة من الصلوة أو طارحاً جازعاً كالطهارة وذلك وقوع من المكملين الله يكون
تتم الصلوة مطلقاً وجازعاً بالركعة والصلوة السد المرفوض لتمامه فصل
أحاطه الحكم طاب ثراه فقال إن كانت الصلوة المستوفى بها الوضوء قبل
بها كما كانت يصل فيه لم يكن لها حكم في الشرع بل يجري عليها أصل الصلوة
ركعة من الصلوة كان نجا إذا لم يكن له عوض من محل الزمان عتري وأصح تركه
باب نقص ركعة من الصلوة عبادة أخرى وإلا كان من محل الضم ثلثاً أصلاً
وهذا كما هو وجوب على من صلى ركعة من ركعة مع طهارة الوضوء
ويخرج عن ذلك فروع **الأول** أنه ركعتين في الأضحية ركعة الصلوة الشرع لا تأخذ
وضوء من الصلوة على الله الذي كانت يفعل فيه لم يجرى وجوبها على من
في الصلوة من جهة **الثاني** ثم الوضوء ليس في الصلوة بل هو أصل الصلوة
لأنه ما فعلت من شيء على ما كانت يفعل فيه كانت مجردة **الثالث** أن المكمل
الواجب لا يرها كان نجا كما فعلت على ما كانت فعل على وجه الشرع لم يكن
كما في فتح استقبال نبي النبي بالوجه إلى الله ولغيره استقبال نبي النبي
نظم الوجه إليه وتفتح الوجه لأفقره من الجهات كان نجا للصلوة أيضاً ما ذكرنا
أنه لو طارحاً استجمل ذلك البركة لم يكن حزمة ولو جازع من الجهات لم يجرى في الصلوة
لأنه ليس في ذلك تعب ولا كراهة وإنما تم الحسن وقد قدم أن آيات الخير تسمى
وقد عرفت وأما حكم طاب ثراه **الرابعة** فتعقب الإجماع وأصله على أن
الصلوة لم تكن سناً كالغيره مما فرغ أصحابنا لاستحبابه ثم لا مركباً إذا لم يخلص
وأجاب عن الثاني بطلان من استلزام نقص الركعة في أصل الصلوة وذلك
لأنه لا يجب الكل من حيث هو فكذلك الركعتين الباقيتين من ثلثه المنقصة لم يكن
أفقر وجوباً إلى أحد من وجهي خلاف الإجماع وعدم صحة الجواز بينهما ركعة ليس

کریکٹ

[illegible]

مفتی

نفس الامر وليكن هذا آخر الجزء الاول من شرح التهذيب ويقلوه
والجزء الثاني انشاء الله

بقا

عالمی

ff

2

فان علم انما يطابقه الحكم فيها احدي ذلك مجرى البصر على عدم الفصل كقوله في المعنى والحق ان كان
 الامر لم يوصلنا بغيرها بل كما بينت وبت احديها ريت اخرى ويطابقون بغيرها واحدة معلومة
 وهي كونهما سبعة جبريت تحت اولى الامعاء المنوية عاصم منه فكلما يتولد والاولى الامعاء يصنع الي
 يصنع في كتاب الله وان لم يجد في الحكم كما سنع الشافعي من شره للميت من بيع العاصم وانما
 عندنا لا يصفه فانه يجوز الفصل ان يقول بعض الناس يجوز شرب الميت وجوز بيع العاصم
 على الاصل بالامتنع معارضة مخالفة الامعاء كما قد علم من الفصل ان من وادى ان
 في غير الميت مثلا للميت ان يوافقه في كل حكم يملكه الميت على ما في الفصل على ما في الفصل
 والملازمة ظاهرة لان كل حكم قال به ان الحق القول به كونه اجماعا وان كان الثاني
 فذلك لان الفصل هو خلاف الميت وهو بناء على انحصار المجهول من فيها واعلم
 ان القسم الاول من اقسام عدم الفصل المذكورة اجماع فان في بعض فاعلم ان هذا هو
 فصل على عدم الفصل ولم يوصل ولا يجوز ايضا فانه لا يجوز الفصل في الميت فانه لا يملك
 بغيرها على قولنا وان لم يوصل على عدمه لان المعصوم قال بالاجماع فيكون رافع اجماعه
 بالافلا والبالا فكلما سنع الفصل بينهما اذا لم يوصل على عدمه بجواب كلفهم سؤاليهم
 اولى بغير حكم احدي المستثنين دون اخرى منه وقول المصنف ان له بيان الذي سأل
 فصل على رافع ما اجماع على ما ليس بمثل ذلك **فصل** في عدم الفصل في الميت
 اجماع على خلافه وهو كذا في الامعاء على سؤاليهم رافع اجماعه في الميت فانه لا يملك
 بغيرها على قولنا وان لم يوصل على عدمه لان المعصوم قال بالاجماع فيكون رافع اجماعه
 بالافلا والبالا فكلما سنع الفصل بينهما اذا لم يوصل على عدمه بجواب كلفهم سؤاليهم
 اولى بغير حكم احدي المستثنين دون اخرى منه وقول المصنف ان له بيان الذي سأل
 فصل على رافع ما اجماع على ما ليس بمثل ذلك **فصل** في عدم الفصل في الميت
 اجماع على خلافه وهو كذا في الامعاء على سؤاليهم رافع اجماعه في الميت فانه لا يملك
 بغيرها على قولنا وان لم يوصل على عدمه لان المعصوم قال بالاجماع فيكون رافع اجماعه
 بالافلا والبالا فكلما سنع الفصل بينهما اذا لم يوصل على عدمه بجواب كلفهم سؤاليهم
 اولى بغير حكم احدي المستثنين دون اخرى منه وقول المصنف ان له بيان الذي سأل
 فصل على رافع ما اجماع على ما ليس بمثل ذلك **فصل** في عدم الفصل في الميت

كما قال في المصنف على ما سنع امرات
 الا ان لا يوصل على عدمه

الاتفاق وهو صحيح في الاجماع مطلقا والحق في الجواب انما يقع من الاجماع على الميت فان كل حكم
 يوصل ان الحق في قولها والموت ليس محتمل بل هو كلف من كون قول اخرى لا يوصل
 كل الامور ولا يلزم الغالب الخطا كما لم ينع رافع موت المعصوم قبل الموت لغيره من الجواب
 ويجوز حقا ما للميت من بعض قول القائل انما كان الاجماع على احد القولين لا يوافق
 شرطه بعد الاتفاق **فصل** في عدم الفصل في الميت **فصل** في عدم الفصل في الميت
 يجوز انهم الاتفاق على احد ذلك القولين والامتنع من الثاني ويكون ذلك اجماعا واجبا على
 ان لا يكون على جبره ومنع منه الصنف واما احدا يا فخره عندهم طائفة من المعصوم فاقبل
 باجل ذلك القولين في غير الجوابين لا قول له واجب ويكون اجماعهم حقا **فصل** في عدم الفصل في الميت
 احتجوا على ما بان ذلك رافع فيكون جائزا اما الاول فلان الحجة لا يوصل على عدمه واما الثاني
 في رافع رافع ثم اتفقوا على قول امر المؤمنين في رافع في رافع في رافع في رافع في رافع في رافع
 واتفقوا في رافع رافع من الجواب احدا من ثم اتفقوا على رافع رافع في رافع رافع في رافع
 ثم اتفقوا على رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 سبل المؤمنين في رافع رافع لما تقدم اجماع المؤمنين في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 المجهول في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 اجماعا من حيث يكون اشكالا فاما الاول فقد تقدم مسامحة اجماعهم في اجماعهم في اجماعهم
 وارتفع الجواب ان اجماعهم على احد ذلك القولين في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 احدهما على رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 على انما منع من اجماعهم على رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 ان اخرى على رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 على احد ذلك القولين ويكون ذلك اجماعا رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 الجوابين في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع

بعض

المعصوم الثاني يمكن فانه يعلم عدم امتناع معصوم احد المحققين في الامعاء الى اخره فيكون رافع اجماعه
 جاز ذلك في الجوابين في الجوابين في الجوابين في الجوابين في الجوابين في الجوابين في الجوابين في الجوابين
 الخلف في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 كتاب الله فلا ينعى البتة وهو حاصل لان حصول الامعاء في الامعاء في الامعاء في الامعاء في الامعاء
 الثاني اجابته اهل المعصوم على القولين يتفق اما اتفاق على احد القولين باجماعهم
 فلو عقدت اجماعهم على احد القولين في احد القولين في احد القولين في احد القولين في احد القولين
 المعصوم الثاني فيكون رافع اجماعه في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 اجماعهم على احد القولين في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع
 كونه كل قولين في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 حقا والميت رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 على القولين لم يكن القطع بالحكم المرفوع وقول اجماعهم على احد القولين في رافع رافع في رافع رافع
 قولنا لا ينعى البتة وهو حاصل لان حصول الامعاء في الامعاء في الامعاء في الامعاء في الامعاء
 بر الجواب عن الاول ان الشافعي في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع
 واما في الثاني في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 لان وجوب امتناعه مستقار من الكتاب والسنة ومن ان ما ينعى من ان اجماعهم على
 مشروط بقاء الخلاف في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 وقال في ذلك بفتح و اجماع مطلقا لا يمكن ان يكون رافع اجماعهم في رافع رافع في رافع رافع
 بغير رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 فان قلت هذا وان كان جائزا على الامعاء في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 اجماعهم على احد القولين في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 ثم احاطت بالمتفق من اجماعهم في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع

يتعين العمل بمقتضاها لا يجوز العمل بمقتضاها كما تقدم ومن ثلث ان الثاني يقول احدي
 الطائفتين وقوله اخرى حجة قوله في اجماعهم على احد القولين في اجماعهم على احد القولين في اجماعهم
 حجة قول الطائفة الثانية في اجماعهم على احد القولين في اجماعهم على احد القولين في اجماعهم على احد القولين
 صوابا في ذلك ما لم ينعى الموت المعصوم باجماعهم على احد القولين في اجماعهم على احد القولين في اجماعهم
 دليل يجوز حقا من عن بعض اهل المعصوم الاول انهم لا ينعى الموت المعصوم على احد القولين في اجماعهم
 ثالثا يتعين رافع ما اجماعهم على احد القولين في اجماعهم على احد القولين في اجماعهم على احد القولين
 لا ينعى مشروط بفتح اجماعهم في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع
 اجماعهم على احد القولين في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 لا قول ان كان اجماعهم على احد القولين في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 المعصوم في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 اجماعهم على احد القولين في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 البحث على ما في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 ثم بات احد ذلك القولين في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 وجوب كون المعصوم في القسم الثاني في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع
 تحت عموم الاول السابقة وكذلك اذا كان اجماعهم على احد القولين في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 اجماعهم على احد القولين في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 فصار اول اجماعهم على احد القولين في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع
 ساكن الطائفتين المعصوم في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 الاطراف في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 فلو لم ينعى في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع
 خالف بعض المؤمنين وهو غير متفق من رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع رافع في رافع

[illegible]

القول عليه السلام في البرية لا تملك لهم التحصين بالجهل وقد جلت أظفارها منذ سمعوا بالجهل
كما يرى في الجبل بعد زلزاله العزم كذلك الذي سمعوا من استرجاع الأحكام من المحاربات لا يملك
منه علم استقامه يحيا ويوجد أمر لا يتغير عن الحواب والمبال على الظاهر بما كان ذلك
باعتبار الصريح على المحر والحيث وظن المجتهد للظن على علمه ويكون كل شيء قربة خاصة
من العلمة بل هي حقيقة لغة وكل يحصل من الخارج ما لا يحصل من قرب أو قرب كالعلمة من
تلقوا العلم وأما حقيقة ما لا يتغير بالثبوت يكون مخرج الظاهر منها العاد من مبالاة
أما أنهم يحجب الخلف عن فهم فلهذا الظاهر عليه لوقد افترق بين كان كمال على وجه
الخص من مبالاة وما دلل الخلق على عدم وجوب ترجيح طائفة من كل بلد بل هو كمال
في الباقي قوله يستعملون السند والبرية حيث لم يصدق على الواحد كماله الماشي على ما يعود
للجميع الظاهر القابل للجمع الصحيح الصنف فيكون البعض على البعض كما يكون أرادة
الجميع أيضا على الجميع لكل واحد من المقع لوقوله سلكا أراضوا اليهم وأما صريح الصريح
الخص بعد ما يكون في مصلحتهم انما الظاهر من كل كلمة لم يكن في غير تلك الكلمة فلا يكون
وجوب لكل الأثر كما لا يلزمها الخاصة وأما أنه كما يكون العزيمة قوله يستعملون
وليس ذراعا ولا على العار من كفايته أكثر الأصوليين هكذا يكون لا يبعد في الخلق
من الخلق من قبل تصور الخرافات سمع الجهاد على جملة من المؤمنين ويكون بينهم
أما عليهم ما يجتمع من الخصم المذكور على الأحكام المبدأة والساعة كما علمت من الجهاد
عان إلى الجهاد وأما إجماع الأحكام من أكلها ومردا كونه وأما هذا فمفارقة ما كان
ان تغير ما كان في الجهاد وقوله انما رجعوا اليهم يحمل ذلك يكون المراد الرجوع من الخصم
كما يفهم كونه يكون المراد الرجوع اليهم والحقكام والحدود وهذا هو الوجه الثاني
وقوله سلكا ما فيه الذي استعان بالجماعة ما ساقوا به في شوارع جليله فعلا المشيعة
أما الذي استعان وما جتمع فيه مصلح ذلك أنهم وهو كونه جبريل من دعوى عن رادوي كونه

[illegible][illegible]

فصله الكعبتين السابطين وقصود فصله الصلوة مطلقا من غير قيد لذكر كونه فصلًا
الصلوة المتممة للحج والقرن والقرن خلاصتها انها يجب خلافها لاجاب المبيحة لانها
المتعة اللاصقة بالحاجين من غير القيد المتعة الحاصلة لها انفسها فوعان بمختلفات لغيرها
واحد وهو مطلق المتعة والملازمة بوصف السقوط اليه الحجب الوصف والقرن وهو مطلق
اللاصقة بالحاجين **الراب** ما يترتب من الوصف وحجب الحكم لتكمل الاحكام بالحق والقرن
لها اصول معينة كالقائمة الشرب مقام الوصف واجاب الخلد ان ما لمقتضى مقابلة وما
على اقامة الحلقة بلقاء المحم وفيها لما كانت الحققة مطلقا على وعد اشراك في القارة
مطلقا لا مطلقا مقامه في الحكم والمطمان حملت ان ادخلت العتبات مخالفة بحقيقة المبدء
الوطر والقيمة التي بينهما حجية الحكم بينهما حملت واحدة ايضا لان اجاب الى مخالفت
القرن من الجملة وان كان هذا **الاسم** الاول وهو ان كان من نوع الوصف موقوف في نوع الحكم
لقوة الظن الحاصل عليه الوصف الحكم باعتبار كونه ما به الاشتراك بين وجه الفصل
والقرن والاحتجاج به في دعائها اشراكا في الحقيقة وفي دعائها من اجاب الفصل
وفي قوله اصلها لا يترتب عليها اشراك في الحقيقة لانها لا يترتب عليها اشراك في الحقيقة
ولذلك حكم الفصل بالقرن وانها لما احتاجت الى اشراك في ذلك **والا** ما تخرج من
الحكم اربعة وخمسة الحكم اربعة من نوع الحكم والظن الحاصل في حقيقة الوصف في حجب
بين الاول ولعل المراتب بينهما من ان احجب الجنب مقابلة والقرن والعد وكان اشراك
بينهما في جنس حجب اقوى عما كان الاشتراك بينهما من جعل خاصة لا اشراك في
البيد اقوى من اشراك في الابد خاصة قبل ولم اوصاف الحكم كونه كان في قسم
للمحرم واجاب وذهب كونه **والجواب** يقع للعبادة وفي مقابلة والعبادة
للصلوة وغيرها المصالح ينتمى لافرضه ونقلا ما يترتب وضلوة الله من اجاب

فما ذكرنا تأثره في الصلوة مطلقا هو اخص مما ذكرنا تأثره في العبادة مطلقا وكذلك الحال
فيما ذكرنا تأثره في الصلوة فاعلم ان اوصافا في حكمه كونه وصفا سائيا تأثري
ثم ما في عينه من النفس والجسم والافعال وانما تأثره في اركان الصلوات السابعة والاربع
كان المتأثر اكثر كان الفعل المحاصل به اقل في هذا الكلام موضع نظر فان تأثره
في الصلوة وبغيره تأثر في الصلوة لا في غيره ونقل فيلزم من ذلك كون الفعل سائيا في
بقوله الفرض اخص من الصلوة فيه نظر لصدق الفرض على غير الصلوة والحق في
عنوان وجه لصدق الصلوة على غير الفرض فقول المحقق بانه وتأثيره في
بطلان به اقل من اقسامه المذكورة في اوصافه المتأثرة مطلقا كان اخص
الملائم الذي قيل في اصله من باعتبار اقوى قسمه التمسك من المدة الاولى وهو التأثر
الاشد مع بلوغ اليه وتجزؤ غير متاخر لان كان سائيا وذلك كقول بعض الحكماء
المؤيد للمصنف في تأثره في الصلوة وهو سائيا على كل قسم ثم هو سائيا في غير الصلوة
حيث لم يأت به الا مع اتساع ذلك على غير ما قيل على وجهه لصدق التأثر في
بقاء وقدره فكانت المصلحة في ايجاب الصوم على بقاء الصلوة في وجهه هذا وان كان
سائيا غير انه لم يثبت له اصل بالاعتبار بل ثبت ان السائيات الفاعل واعين عنه في كل
من الكتاب العزيز **الثالث** الفاعل وهو ما لم يعلم ان السائيات الفاعل
السائيات الفاعل وهو ما لم يعلم ان السائيات الفاعل والسائيات الفاعل
واعين رجب اوصاف خاصة اخص من كونه وصفا سائيا او تأثريا في كل
الحكمة التي عموم كونه وصفا مشهور بالاعتبار في السائيات فاعلم ان المصالح
في الاحكام كاعتقده وهذا التمسك على المصالح امر بدليل في اوصاف الكتاب فيتم
باعتبار الملازمة ولا اعتبار بصدقه ما لا يدعيه اقسام الاول بل لا يتم له اصل معين وهو
الذي اشرق به في نوع الحكم وجهه وجهه وهذا متفق عليه بين الكتابيين في كل

تبدأ من الأصل المتصل على الفعل الجاء في أجناس الناصب أو تخفص من الفعل
 نفع واحد في قولنا فعلنا الجاء فاعلنا بالمتصل معرفة خصوصاً بفعل الناصب
 وهو من جنس الحكم وهو من تأثر بنفعه ونفعه من جنس الجاء وهو من جنس الفعل
 وهو من تأثر به الخالصة حين الفعل والعامة حين الناصب الثاني ما يكون
 ملائماً كأصل هذا مردوداً بالإجماع مثل حيات القاتل عن الميراث معاينة
 له يتبين حقيقة وجوده ثالثة لم يرد فيه نص وهو قولنا على القاتل ما يرد في قولنا
الثالث ما يكون ملائماً لمتصل الأصل معين بالأعيان بحيث لا يغير فيه من جنس
 لم يغير أصله على ما أعين في نفعه وقنعه وهذا هو الأصل المبرهن **الرابع** ما يكون
 ملائماً لم يترجمه في جنس الحكم وهذا أصل معين بالأعيان أي أن يترجمه
 كما لا خلاف في وصف ما يترجم المتأولة هيئة لتكفل فعل فعله الخ في الناصب
 لكن لم يترجم لدراسة الأصول وعلى ما يبالغ العرب وفرض خلاف بين القاصين في
 هذا القترم قوله وبين هذه الأقسام الأربعة والأصناف الخمسة تأخذ **فصل** في
 ردها تحت الثالث فإنما لا يشك في دلالة الأصلية الوصف الذي لا ياب للحكم
 كان مستلماً للمناسبات من شأنه أن يكون متعلماً به أو ليس بحكمه فليس كما
 يكون مردوداً إجماعاً على الأصلية الوصف الذي لا ياب الحكم لكن قد عرفت ما يفيض
 تأثر به العرب والمخبر العرب كذلك الحكم من حيث أنه من جنس الناصب فيفسد عليه
 وذلك الحكم ومن حيث علم تأثر به العرب والناس العرب الحكم من سائر الأوصاف
 ليس كذلك فحينئذ استدرك الموديس على الأصل ما عدهم **فصل** في اسم
 الوصف الخ في المخرج من الأصل ما يجمع شذبه وأختلف في تعريف الوصف الذي لا ياب
 الوصف المان يكون متعلماً به كالمادة أو كالمناصب والى أن ما كان متعلماً به كالمذهب
 الحكم بآلية أو بالآلية والاشارة والظاهر وهذا آخر الوصف الذي لا ياب الحكم

فان ان يكون مقرون بالوصف متأخر عنه القريب ، فالحسن القريب لذلك الحكم ، وانما لا يكون القريب
لا من حيث عدم مناسبة الحكم ، بل من انه غير مقبول للحكم ، ومن حيث ان
منه قضاء ذلك عن غيره من الاوصاف ، فلو استلزم الحكم الوجود له وحده ، امكن ان يكون
القاضي ان يميز ان الوصف الشئ الذي لم يكن متاسيا له ، كان طردا له والوصف لا يردود ، فانه
وان كان متاسيا فخرج عن كون شيئا من المعتمد ، فمعرفة المتاسب معقول عند القضاة
اجماعا ، وان المعنوية في العمل العباس وانما هي تعارض على العمل الصحابي ، ولم يثبت في العمل
بانه ووصف الشهية ، وكما قد بين ان السابعة عن علاقة هذا العمل ، فانه كان في العمل
عليها ، وقد اشرقت انه بعد فلتا العملية ، واجبا على ما يطعن في هذا الوصف الذي لا يكون متاسيا
مطلقا ، ويصح المتعلق عليه ، انما هو غير مناسب متاسيا ، كما استدلنا في اوله ، ويخرج
في هذا الحكم **اسا** المستلزم المتاسب الذي اشرقت في حسن الحكم فقام انه يردود في
منه الثالث ، وعن الثاني المنع من احضار دليل حجة العباس في عمل الصحابي ، في العمل
ويذكر في العمل ، فقالوا في غيرهما ، يا اولي الاعيان ، دعوه وانما قد تم احضار بانه لما كان كونه مستلزما
للملحة ، كان الاشتراك في بعد فعله في العمل ، وعلى غير ذلك في قوله ، انما ثبت ان
الحكم لا يميز من غيره ، لان العمل هذا هو الوصف الشئ الذي لم يردود ، ثم انما نحن في هذا الوصف
موترا ، فحينئذ ذلك الوصف ، ولم يميز هذا المعنى في غيره من سائر الاوصاف ، كان العمل
لا استاذ الحكم ، بل ذلك الوصف ، فلو كان في العمل الى اسناده ، لا عن غيره من الاوصاف ، وانما
ثبت انه معيّن **لقد** العلمية ، كان في حقه لوجوب العمل بالحق ، **والجواب** عن هذا ما ذكرناه
من ان المتاسب ليس حجة في ما عتمد ، فلزم به ان يكون منزله للملحة ، هكذا كان الحكم ، وانما
وضفنا ، فان طرد من ان يكون على ما نحن ان يكون طردا للملحة ، وعن الثاني المنع من احضار
حكم لاجله ، وانما السبل في منع حاكمي الصفات ، في اقرار حاكمي العمل ، بوجوب العمل في غير العمل
العمل جميع الاوصاف ارجاس خبيثات الوصف ، ويجوز وجوبه **فان** في المخرج ، ويصح شريطة

له في ذلك وفيه نظريان المسمى لم يقع ان الفعل ووجهين احدهما سببه الابطال في
 سببه الحرة بل ادعى انه استل على وجهين سببه كل منهما باحد وجهها وان باحد
 الرافع سببه استلهاه اعراضا فاناس عن الوجهين على الفروع الحرة وباحد وجهها
 انما رافعا فاناس عن الكفر وتلك الابطال على الفروع الحرة وباحد وجهها
 اذا لم يرد في الفروع الحرة وباحد وجهها دفعه واحدة فخرج سبق احدها على الآخر
 انما لم يرد في ذلك سببها وانما رافعا او رافعا لغيره او رافعا لغيره
 بان احدهما سببه جميعا ووجهين فانه يصير في الزمان الواحد سببا لغيره
 واحدة وكل واحد منهما سبب مستقل في الزمان واحد منه فالوجهين احدهما
 ليس احدهما من ابيه صيته فانه يصير في الزمان واحد سببا لغيره
 خلافا لاجتماع اذا لاجتماع واقع على كل واحد من السببين على سببه
 الحكم المذكور فالقول عليه المشترك بينهما على سبيل الاستقلال ابطاله ان كان
 من عليه افتناء والاشتباه المطبق على اجزاء الفعل المشتركة وهو في كل واحد
 الحكم الواحد والاشتباه هو على كل سببه على سببه عدم غيره انما لاجتماع
 لتفصيل الحكم الواحد من هذه الاشياء من غير اشتراط عدم غيره فالقول بالاشتباه
 رافعا لاجتماع فيكون باطلا وجواب الفروع على كل وجهين لا يخرج عن جواب المعارضة
 الاصل والفروع وسبب ان رافعا لغيره **قال** قدس سره روجه الفصل الرابع
 الازكان وجوبها **قال** لا يرد في الاصل ثبوت الحكم لان ثبوت الفروع في ثبوت الحكم
 بوجه فيه وان يكون حكمه شرعا لان الوجه لا يرد في العقل وهو لا يرد في العقل
 حكم الاصل في العقل سببا لغيره وجوبه العقل والفروع لا يرد في العقل
 لا يكون حكم الاصل سببا لان يكون الحكم معتبرا وان لا يكون حكم الاصل ثابت بالثبوت
 العقل ان العقل هو فاعلى من العقل والاشتباه العقليل بالمتعينين بالنسبة الى الاصل

والمتعينين

والمتعينين وان لا يكون دليل الاصل سببا للفروع وانما المتعينين من غير وجه وان
 دليل الحكم الاصل لاجتماع الماعدا فبما ينص عليه عند المتأملين به مطلقا وبما ينص
 لان رافعا الفروع اليه اعراضا وان كان كما في حكم الاصل من حكم الفروع كما في المتعينين
 لا يثبت ثبوت الفروع وان لا يكون معديا به عن سبب الفروع كما في الفروع وان لا يكون
 والحرة والمكافاة وكما في الفروع في الفروع وحسب الذي على الحرة وان لا يكون
 مركب وهو سبب الحكمان خاصة على حكم الاصل وان احدهما في الحكمين مركب الاصل
 احدهما في الحكمين فاعلى من الحكمين كما في الفروع فلا يثبت الحكمين في الحكمين
 فالأصل من متعلق عليه وانما المتعلق على الفروع وانما حصة فالحجة بقول الحكمين
 المكاتب جلاله المحققين من السبب والمعارضة المعسورة فان سبب الحكمين دليل على
 الوجهين وانما سبب الحكمين في الاصل لانه انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين
 اذ يثبت الحكمين في الاصل وانما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين
 كما لو قال هذا الحكمين انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين
 مع المعنى بطلان الخلاف ولا يثبت الحكمين فلا يثبت الحكمين لانه لا يثبت حكم الحكمين
 او مع العلم **قال** قدس سره ان الفروع في الاصل وانما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين
 والحكم وان عاده ثبوت الحكمين في الاصل في الفروع في الفروع في الحكمين في الحكمين
 انما كان ثبوتها في الاصل في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 ان كان الفروع في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين

وقال

بوجه في الفروع مع عدم اعيانه كان اثبات الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 بطلانها وانما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 بوجه وبين اصد والحد الجامع فيه وبين وجهه فان الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 لذلك الحكم او باعته على سببه في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 وذلك بوجه من كون الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 على ذلك الحكم بوجه سببه في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 حال هذا اذا كان حكم الاصل في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 انعكس كما في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 بل انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 لوجود العلم فيه من دون الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 موجود في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 من غير انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 فان الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 دليل ثبوت الحكمين في الاصل سببا لثبوت الفروع وان كان الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 اصلا ولا يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 الفروع في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 ووجه ثبوت الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 معين كان رافعا الفروع اليه اعراضا وان كان كما في حكم الاصل من حكم الفروع كما في المتعينين
 على الفروع في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين

مورد

بوجه في الفروع مع عدم اعيانه كان اثبات الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 بطلانها وانما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 بوجه وبين اصد والحد الجامع فيه وبين وجهه فان الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 لذلك الحكم او باعته على سببه في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 وذلك بوجه من كون الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 على ذلك الحكم بوجه سببه في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 حال هذا اذا كان حكم الاصل في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 انعكس كما في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 بل انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 لوجود العلم فيه من دون الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 موجود في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 من غير انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 فان الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 دليل ثبوت الحكمين في الاصل سببا لثبوت الفروع وان كان الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 اصلا ولا يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 الفروع في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 ووجه ثبوت الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 معين كان رافعا الفروع اليه اعراضا وان كان كما في حكم الاصل من حكم الفروع كما في المتعينين
 على الفروع في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين
 انما يثبت بقاء هذا الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين في الحكمين

ان هذا العدوان حكم الزم والرد بالحكمة عند العقاب حصل المعنى ووقع العدة
 وحل حوز العتيل من حكم العدة عن الوصف القابل له كانه كونه كونه
 واصطفاها واصطفاها باحتلاف الخاص والصور والصفات والاحال فنفرد
 بعينه ما هو صاطح الحكم بها والوقت على الاميد مستخرج وهو فذلك على ان المالك
 من عادة الشئ من رة الناس لا المالك الظاهر الجليله فاجب بقا للوحي المعنى
 والمقتضى كما علم ان العاقل رة ما رة رة العدة العدة العدة العدة العدة
 العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة
 واحدا فيها ولهذا لم يرض الخواص من حكم الشئ وان حصل زيادة مدة
 على مدة الماء الذي يقطع من الجسم يقع من مكان ذلك ما يختلف ويصطرب
 حوزة المالك لان الحكم على العدة فليجرح العتيل به من جرح العتيل الوصف
 المختل عليها يحصل العدة فلو ان كان حكم ظاهره مضمومة بغيره على الوصف
 واختلف حاز العتيل بها والعدا وهو حاز صاحب المالك ان كان يكون
 الوصف عن ما اذا كان الحكم وجوب ان العدة مضمومة وجوبه بل انما ينقص
 للملك العدة المحقة حمله على المدة وينقص العدة وجوبه وبغيره ان ينقص
 العدة فليكون عن ما كان المشاع والامكان كان ينقص الشئ فليكون شيئا
 كالاشان والاشان ولا يشك في ذلك فليجرح العتيل بزم ان يكون الوصف العدة على خلاف
 لا للمعنى المعنى والعدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة
 ان يكون وجوبه مطلقا فان كان العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة
 ترك ان عدم امتثال العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة
 العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة
 العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة العدة

ایم غلام رسول

أما المثل فلا الاستعداد فإن يقول السامع حوت الربا في الحكمة ربا فيزول
الربا من الجحمة الربا فان قلت لو كان الحبل أكان الشيء الواحد قالوا فلا ولا ولا
لان منه القابل منه المكان ومنه العاقل فيه الوجه والي الحبل لا يكون فيه
الشيء الواحد بالمكان والوجه معاً فكأن لم نزل ما ذكرتم من كون القابل
قالا لان العلة ليست هي الفاعل المؤثر بل هي الحرف الواضع واليكم كذا
يعني المؤثر لكن لأن الحكم حالة الحبل حقيقة بل هو على بقاءه عبارة عن حرفة
الشيء وتبينه لا حرفة سلكاً للزعم لكن لأن استعمال الملائكة واجمع المهيمن
المقابلين للشيء الواحد فلا شيء الواحد إنما يكون معاملة اتحادها امام
تغايرها فلا ولا سبب في تغاير حرفة العيول لجهة الشئ بل الثاني وهو اتحاد
كون العلة المعدلة على ذلك فلا العلة المعدلة هي التي تجعل في غير الحبل الذي هو
مورد النص وخصوصية ذلك الحبل يجعل وجودها في غير الحبل كون الشيء
غيره **أما** المناقضة من المعدل فاحتمل بان الفايضة والتعديل إنما هما فيكون
بالعلة لا سيرة الحكم الشيء وهو متعقبة هاهنا معرفة الحكم في الحصول بمساعدة
من النص وكان العلة متعقبة من حكم الحصول وسفره عليه على ما علم ولا يكون
مديك له ولا دار ولا في الفزع لا حرفة لا حرفة فونه **والجواب** السمع من اتحاد العاقل
في معرفة الحكم كيف يصح في أي حرفة ظاهرة لمعرفة المطابقة الحكم الشيء الحرفة
المصلحة فان ذلك أمر لا يتقارن المتقارن ليس ليه اختلاف التعديل الذي فيكون
لا في معرفة الشيء ولا الاستماع من العاقل بل ذلك الحصول بغير العلم بأشياء حصول
خصوصية التي على حكمه والفزع فان قلت يكثر الاستماع من المتقارن مع العلم
المعدلة فلا حرفة في ذلك لا يحسن العلم لا حرفة ذلك يجوز وصح في وصف ما سبب
الحكم من علل الحبل ليس الوصف للمعدل حاشا على الحاشا فينتهي الحكم

41

في الفرض كما لا يخاف من اعظم من ان يقع في بعد الجملة واذ قلنا تقع جملة كون المحل عليه
لحكم فبطل شرط كون العلة مستقلة واما في المحل المقامه فليس الوصف الذي لا يوجد
في اصل المحل **الخامس** من اقسامه فذكرت في اربعة اقسام اولها السهوية من المحل عليه
في اقسامه وجوز ان يكون هو الحق لانه لا يتسع في التناول اثنان من التناول
الذي في الوصف العلة ويكون ذلك الوصف من خاص الموصوف المطلق وكذا في
في سائر اقسامه فليس حكم محقق في كل من يمتثل على الحق كونه علة والحق
في ذلك من وجه واضح الجواب عن ما به وجهه في العلة في الفرض من وجهين احدهما
فلو ثبت صحته في اعتبارها في العلة لزم المدعى **واجب** بان هو المحل عليه
ليس هو فاقطع كونه علة في الفرض على وجهه في الفرض وجوزده في الفرض ليس هو
في العلة المحل عليه فانه لو لم يحصل من هذا ان شرطها المستقلة في المحل عليه
وصف شرطي يربط بين العلة والوصف في هذه وهذا لا يوجد فاحذر كون الوصف علة
السادس في **المحليات** فيستعمل في المحل عليه متفرقة عن ذلك الحكم والوجه
تستعمل البينات في العلة لانه يخلطه الضم الذي هو من المحل عليه كونه محققا في العلة
فانما لا يكون من المحل عليه فكل ما كان على المحل عليه من البينات والمعرف والمعرفان كما
المحل عليه ما ثبت في الحكم لا يباحث احدنا من بعد المتأخر لا سيما في حق الحكم حيث
لا يقع مع الحكم كما لا يكون البينات المتأخر في العلة لا سيما في المحل عليه وانما
الاجل لما عرفت من بطلان كون العلة بمنزلة العلة في فائده المارة تعرف
الحكم والحكم معلوم قبل حصول العلة فيكون بطلانها من وجهين وهما في الحال كمال
وصلا لا سيما في المتأخر المتأخر **الاجاب** كون العلة المستقلة في الحكم المحل بها
لا يرجع الى الحكم المستقل به بل لا يخلو وذلك كقولنا في باب الزكاة
ينبغي حاشية الفقهاء فانهم من رفع وجوب الزكاة ضرورة تحقق دفع حاجتها

ادماغت م

المقام الفصل المستطمة توجب ابطال المعدل المستطمة منزلة ووقف عليها
 على اقسامها **ثمة** شرط في المعدل ان لا يكون مخالفاً لبعض الخاص او اجماع الخاص هذا
 فافق الموافق على استلزامه وهل يجوز ان يكون المعدل مخالفاً كالاعتناء بوفاته
 اذ لا ما لا يخلو فقال انه قد بدور الحق مع مخالفة شرط الظن كونه على الوجه
 بالظن واجب ولا يفعل بغيره ثم ان الاعتناء بخلافه مخالفاً له لا يجوز عند الحق
 فان الحق المحمول على محل عمله غير الحكم المحمول على ما يقع له في مختلفه اعرضه الحق
 عنه وهو من احوال عدمه وان يكون مستلزماً لما يقع له عليه لما كان من احوال العمل
 على مقتضى البصيرة المتفرجة ان يكون مقارناً ببعض جملته لا للمجرد الواسع العكس
 لا يمكن ان يكون هو المعدل فان يكون في المعدل شيء ينافي مع ما يكون عليه وعلى غيره
 او على غيره في الواقع اما هو بالواسع والجزئية اعطى الحق من شيء اكله
 عليه على الظن عدم كونه على استلزامه فواجب بجوده انما جزاء المذلة بالعدل انما
 رأت ان يدين في الدعوى كجود العالم العرف بوجود الصانع فكذلك يجوز الدعوى
 ولا يخصص الحق المحمول على نفسه بل لا بد له من احوال اذ لا يمكن ان يكون الحكم الاخر
 كما يترجم الحق بالصفة فاجب انما هو حقيقة بغيره من الحق وذلك لا يمنع من كونه على ما
 يمكن عمله لا كما قيل باعياً للاسباب فذلك الحكم مما يدرى بغيره مختلف العرف على
 ويجوز المعاصرة وينبع من عدم الاولوية لا ما فرض الكلام من ان اذ كان احد الحكمين
 سابقاً للاخر من غير **الحكم** يجوز ان يكون الحكمين من وصفتين او اكثر متعديتين
 المتعديتين قبل المثل الصدق وهو ذهب انهما لا يمتنعان في الاستطارة المعدل
 ثم حصل انما كان من الخيارات ان يرضى على العقل مجموع امرين او امرين لا يكون
 الحكم مستلزماً لا يوجب تلك الامور لا يجوز من ان يكون مكبراً وانما يجوز من ان يكون
 قال لا يمكن ان يترتب بالاعتناء بجماعه ظن على الحكم المحقق اما بالمعنى المتقدم الراسي

نام

[illegible]

三

بافطرعام في مثل قوله فلا نظرا اليه **مقدرا** في حق الميت والامير **ك** قد لله
 من هذا الحق الثاني العاوي يجب على المقلد في الترفع اذا لم يمكن من الاجتهاد فاما **ك** قيل
 الاجتهاد تجزيه وبين الاستعفاء وكذا ان كان عالما لم يبلغ رتبة الاجتهاد والى وكان
 عالما بلغ رتبة الاجتهاد واجتهد لم يجد الحد للقول الحق **قوله** لم يكن واجتهد
 عقيل يجوز له التعليل مطلقا وقيل انما يقبل العلم وقيل بما يخصه دون ما يفتي
 به وقيل بما يخصه مع صفو الوقت والارباب المتبحرون لا يمكن من حصول الظاهر
 اقوى يضمن عليه وجهه القوة حين نظر في الكتب على بعض **ا** **قوله** الواسعة اذا لم
 بالمكلف فان كان عالما وجب عليه الاستعفاء او لم يمكن من الاجتهاد ولو لم يمكن
 الاجتهاد قبل فوات العرف من حكم تلك الواسعة **قوله** شأه فلا يثبت واجتهد
 كما تقدم وان كان عالما فاما ان يكون قد بلغ رتبة الاجتهاد او كان عالما ان
 يكون قد اجتهد على علمه حكم تلك الواسعة او كما فان كان الاول فيصير المقلد
 يرايه اليه الاجتهاد ولم يحمله لتقديره من المجتهد من خلاف ما راه اليه الاجتهاد
 وان لم يكن يتأجله فالاكثر علانية من على الاجتهاد والاعتراف بالمقلد وجوز حتى
 سيقن المعري مطلقا في الاجتهاد **قوله** رايان وجوز ان يفتي بغير الحق **قوله**
 قبل المعري دون غيره ومنه ان يفتي بغير الحق **قوله** العاوي وجهه بما يخصه دون ما يفتي به
 وبين شرعي في بعض اضافات القول الى استدل الاجتهاد واجتهد بالاب ثلثه فاقول
 واجتهد عليه بان يمكن من حصول الحكم بطريق اقوى وهو الاجتهاد فتضمن عليها الاول
قوله فانه مقتضى العلم بانه مجتهد قادر على الاجتهاد وانما قلنا ان العلم الحاصل من العلم
 اقوى من العلم الحاصل من تعليل غيره من المجتهد من ذلك العلم الحاصل من تعليل
 المجتهد بالاعتراف به مؤثقة على صدق ذلك المجتهد **قوله** واجتهد بهو الذي راه اليه الاجتهاد
 وهو طريق حصول العلم الحاصل من اجتهاده ونحوه وانما لا قلنا ان العلم باقوى من العلم

[illegible]

لا محمد

بالقول ان يقول من لا يصدق كونه محمداً ثم المحمديان احدى بعينين على العالمين وطريقه وان
يصدق فان استغنى عن الحكم وجب عليه المصداق وان احتلوا فيه وجب عليه الاحتكام
معرفة المعلم والاصح منهم لان ذلك طريق لا يفرق فيه بين محمي قوة فلو المحمدي عند
تأرجع الاماكن وهو يذهب جماعة من الماصوليين والمحققين كالمجاهدين حصل في
شرح والمعالين الشافعية وفي العالمين ويطلبو جماعة من العقلاء لا يوجب على الشافعية
بالتحريم فليعلم من شاء منهم لان العلماء وكل عصر له سيرة على العوام ترك النظر
في احكام العلماء وتفاوت المحمديين والاصح والاربع وهذا متفق واذا نظر جليل على
المسألة بحري فليعلم من شاء منهم لان ذلك بحري محمي الاماكن بين المتأخرين فليعلم
شافعية ومع ذلك من غير وقوع هذا الفرض كما سبق من استدل بطريق الخليفة
في شتي اصل وقد علمت الحق في ذلك وان كان من رجحان اصحهم على الباقين فاما خلافاً
وصحيف العلم والبرهان فحينئذ الاستغناء وكذا ان يرجع غيره وحاصلي الصنعة مع
مباراة لا اخرى ويكون ذلك رجحان احدى الاماكن على الاخرى في بعض احوال عليها
فاما اذا مرجح في اصيل الصنعة المذكور بين ورجح غيره عليه والخاص اياها كالحق
الرجح والعلم والآخر الرجح والبرهان فالعلم مرجح العلم بالاستفادة الحكم من على كلاس ورجعه
على الاخرين فليس لقوة الفن بعدد الناس ورجاء اجاب من غيره وان كان الاخر
أعز عن علماء طريقه على العالم بالعلم والاهل وعليه فليعلم بذلك استغناء من الناس والآخرين
الحقيقة العلم على النظر بما لا يثبت عن علم وليس على العالم في ذلك كونه مستغنى عليه
فاما علماء الاخرى والعالم الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد الكفاية فيقول بمحمد آخر زمان كان
فذلك الغير حجة ان يبين عن ان يحكمه لان ذلك طريق اذا العالم اعطى ان جماعة من
ما استفادة باجرامه على حال في غيره اهله الكمال في كل من المحمدي ان كان حياً وممثلة
مشاهدة او فعله اليه فله اوجب اليه به كما يابن فيه القاطن والبرهان على والافضل



